دائـرة الشـؤون الإسـلامية والعمل الخيـري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

التـوثيق العلمـي
أهميته وطرقه

بقلـم
د. عبدالحكيـم الأنيـس
إدارة البحـوث

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

ISBN: 978 - 9948 - 04 - 641 - 7

حقوق الطبع محفوظة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

إدارة البحوث

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+

الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي

mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

التدقيق اللغوي

شروق محمد سلمان

دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

التوثيق العلمي
أهميته وطرقه

بقلم

د. عبدالحكيم الأنيس

إدارة البحـوث

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

الحمدلله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين. وبعد:

فيسر «**دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي - إدارة البحوث**» أن تقدِّم إصدارَها الجديد «**التوثيق العلمي: أهميته وطرقه**» إلى جمهور القراء من السادة الباحثين والمثقفين والمتطلعين إلى المعرفة.

وهو كتابٌ يتناول قواعد وفوائد وفرائد مهمة في مجالي التَّوَثُّق والتوثيق، وفيها الكلام على مبادئهما ومستندهما، وما توارد عليه العلماء من تأكيد أهمية عزو النقول والاعتراف بالفضل لأهله، ومشكلة الإبهام في النقل، وتاريخ التوثيق، وفيه تطرقٌ إلى منهج المقابلة، وهي أجلُّ أسلوب في الحفاظ على سلامةِ الكلمةِ وحفظِ أمانةِ العلم، وفكرة الأرشيف، وهكذا...

وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدّم عظيم الشكر والدعاء لأسرة «آل مكتوم» حفظها الله تعالى التي تحبّ العلم وأهله، وتؤازر قضايا الإسلام والعروبة بكل تميز وإقدام، وفي مقدمتها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي - رعاه الله- الذي يشيد مجتمع المعرفة، ويرعى البحث العلمي، ويشجع أصحابه وطلابه.

راجين من العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يوفق إلى مزيد من العطاء على درب التميز المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى الله على النَّبيِّ الأميِّ الخاتم سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة البحوث

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فموضوعُنا (**التوثيق العلمي: أهميته وطرقه**) موجّهٌ إلى الباحثين من أهل الدراسات العليا وغيرها، والمرجوُّ أن يجدوا فيه فائدة تعينهم فيما هم بصدده.

وسيكون الكلام في ذلك تحت العناوين الآتية:

- **أولًا: مبادئ التوثق والتوثيق.**
- **ثانيًا: نصوص العلماء في عزو النقول والاعتراف بالفضل.**
- **ثالثًا: تاريخ التوثيق.**
- **رابعًا: جوانب في التوثيق.**

وقد تحدَّثَ عن التوثيق عددٌ من المعاصرين كعبدالسلام هارون في «تحقيق النصوص ونشرها»، وعبدالله عسيلان في «تحقيق المخطوطات بين الواقع

والنهج الأمثل».

وفي هذا البحث جوانب أخرى، وشواهد وأمثلة لم يتناولوها.

وقد يُسأل عن التوثُّق والتوثيق، والفرقِ بين التوثيق العلمي وغيره، فأقول:

التَّوثُّق إرادةُ المرء الوصول إلى ما يتأكد به من صحة الخبر، أو المعلومة، أو المبدأ، أو الاعتقاد.

والتوثيق: قيامُه بذكر الأدلة على ذلك، وهذه الأدلة متنوعة متعددة، على حسب المجال الذي يَقصده الباحث، فهناك أدلة من الكتاب والسنة، وتُطلَب هذه في مجال الاعتقاد، ثم إن هذه الأدلة قد تكون أخبار آحاد، وقد تكون متواترة.

والذي يعنينا هنا عزو النقول، وذكرُ المصادر، وردُّ الأقوال إلى قائليها، والأخبار إلى ناقليها، والآراء إلى مورديها، وهكذا.

وهناك فرقٌ بين التوثيق العلمي وغيره، فالتوثيق في البحث ذكرُ المصادر، والتوثيق في الإعلام نقلُ الخبر بالصوت والصورة، والتوثيق في الاجتماعات بكتابة المحاضر، والتوثيق في المحاكم بإثبات شهادات الشهود، وهكذا[1].

(١) جاء في «مصطلحات الكتاب العربي المخطوط» ص (٣٢١): «التوثيق: ... هو اليوم مجموعة العمليات والأساليب الفنية اللازمة، التي تختصر في جمع الوثائق وتنظيمها ووضعها رهن إشارة الباحثين وهو الإعلام».

أولًا: مبادئ التوثق والتوثيق

التوثيق العلمي وضوابطه موضوع جميل، وثقيلٌ في الوقت نفسه، وابتداء أقول: نحن أمة البرهان، والله ﷻ قال: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

هذه الآية أحدثتْ في وعي الأمة الكثير، وكما نعلم فإنَّ القرآن الكريم هو المؤسس للشخصية العلمية والعملية والنفسية لهذه الأمة، وكل آية بل كل لفظة كانت تنزل كانت تحفر في نفوس المتلقين، وكانت تؤسس لمنهج، يعي هذا مَنْ يعيه، ويغفل عنه مَنْ يغفل عنه.

فهذه الآية بدأتْ بتأسيس منهج جديد في الفكر الإنساني العربي في ذلك الوقت، ثم توسع هذا إلى حيث وصلتْ هذه الآية، تؤسسُ لمنهج الدليل والبرهان، بألا يُقبَل شيء إلا ببرهان، والبرهان من البرَه وهو البياض، فلا بد بأن يكون هنالك وضوح، ولابد أن يكون هنالك شيء مقنع، لا بد أن يكون هنالك حجة، كيف يستمسك الإنسان بما يعتقد أو بما يرى إذا لم يكن هنالك ما يسنده ويؤيده؟!

﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ فلا بد من البرهانِ والدليلِ في كل شيء، والمصادر التي نتعامل نحن معها ـ وهي لبُّ موضوعنا ـ هي كالدليل، عندما تأتي بمعلومة لا بد أن تأتي لها بمصدر، هذا المصدر هو دليلها، ومن هنا نشأتْ قاعدة عظيمة تلخصُ منهجًا علميًا دقيقًا وهي ما قاله العلماء:

«إن كنت ناقلًا فالصحة، وإن كنت مدَّعيًا فالدليل».

وقال الشيخ ابنُ تيمية في كتابه «مقدمة في أصول التفسير»[1]:

«العلم إمّا نقلٌ مُصَدَّق، وإمّا استدلالٌ مُحَقَّق».

والصحة والدليل كلاهما ممّا نحتاج إليه في موضوعنا هذا، لأنَّ الباحث ما بين أن يكون ناقلًا، وما بين أن يكون مدعيًا، فإنْ كان ناقلًا فلا بدَّ أن يكون نقله صحيحًا دقيقًا، وأن يؤدي الأمانة فيما نَقل، وإنْ كان مدعيًا فلا بد أن يكون متحفزًا متوثبًا جاهزًا للاستدلال على ما يقول، فلا يُقبل كلام ليس له مصدرٌ أو مرجعٌ أو دليلٌ.

ومِن فوائد نسبة القول إلى مصدره أنه يُشعر ابتداءً بقيمة المقول أو المنقول، ولهذا فضَّل العلماء أن يُبدأ بذكر الكتاب، فنقول مثلًا: «قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: كذا...» فإذا قلتَ (الذهبي) فقد أخذنا انطباعًا عاجلًا عن هذا القول الذي سيُقال، وإذا ذكرتَ كتابه عرفنا أيضًا طبيعة المقول، وعرفنا كذلك قيمة هذا القول بصورة عامة.

والسيوطي في كتابه «جمع الجوامع» عندما ذكر مصادره التي أخذ منها هذا الكتاب ـ وكان قد قسمها إلى مجموعات ـ ذكر أن الإحالة إلى مجموعة من هذه الكتب تعني الصحة، وأن الإحالة إلى هذه المجموعة تعني الضعف، بصورة عامة:

(١) ص (٢٠).

قال في مقدمته:

«ورمزتُ للبخاري (خ)، ولمسلم (م)، ولابن حِبان (حب)، وللحاكم في «المستدرك» (ك)، وللضياء المقدسي في «المختارة» (ض).

وجميعُ ما في هذه الكتب الخمسة صحيحٌ، فالعزو إليها مُعلمٌ بالصحة، سوى ما في «المستدرك» من المتعقَّب فأنبه عليه.

وكذا ما في «موطأ» مالك، و«صحيح» ابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن السكن، و«المنتقى» لابن الجارود، والمستخرجات، فالعزو إليها مُعلمٌ بالصحة أيضًا.

ورمزتُ لأبي داود (د)، ولابن ماجه (هـ)، ولأبي داود الطيالسي (ط)، ولأحمد (حم)، ولزيادات ابنه عبدالله (عم)، ولعبدالرزاق (عب)، ولسعيد بن منصور (ص)، ولابن أبي شيبة (ش)، ولأبي يعلى (ع)، وللطبراني في «الكبير» (طب)، وفي «الأوسط» (طس)، وللدارقطني (قط)، فإن كان في «السنن» أطلقت، وإلا بينتُه، ولأبي نُعيم في «الحلية» (حل)، وللبيهقي (ق)، فإن كان في «السنن» أطلقت، وإلا بيّنتُه، وله في «شُعب الإيمان» (هب).

وهذه فيها الصحيحُ، والحسنُ، والضعيفُ، فأبينُه غالبًا.

وكل ما كان في «مسند» أحمد فهو مقبولٌ، فإنَّ الضعيف الذي فيه يقربُ من الحسن.

وللعُقيلي في «الضعفاء» (عق)، ولابن عَدي في «الكامل» (عد)، وللخطيب (خط)، فإنْ كان في «تاريخه» أطلقتُ، وإلا بينتُه، ولابن عساكر (كر).

وكلُّ ما عُزيَ لهؤلاء الأربعة، وللحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، أو

للحاكم في «تاريخه»، أو لابن الجارود في «تاريخه»، أو للديلمي في «مسند الفردوس» فهو ضعيف، فيُستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه»[1].

فذكرُ المصدر إذن يُعطي انطباعًا عامًا عن قيمة هذا المقول، أو قيمة هذا المنقول.

ومِنْ أساسيات الموضوع الذي نتناوله مبدأ شرعيٌّ إسلاميٌّ قرآنيٌّ عظيمٌ وهو الأمانة.

وأقول مرة أخرى: كما أن قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ أسسَ لقاعدة البرهان فهنالك آيةٌ أخرى تؤسسُ لقاعدةٍ أخرى، ولمفردةٍ أخرى عظيمةٍ في حياة الناس جميعًا بلا استثناء وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فإذا نقلتَ نقلًا أو استشهدتَ بشيء عليك أن تعزو، وأنْ تكون أمينًا في نسبة هذا المقول أو المنقول إلى صاحبه، لأنَّ الله فرضَ علينا أداء الأمانة، وهذا من الأمانة.

وأيضًا لدينا أدلة أخرى تؤسسُ للمنهج، وهو عدم الحسد، ولكن ما علاقة عدمِ الحسد والنهيِّ عن الحسد بموضوعنا؟

أقول: من ادعى قولًا ليس له فكأنما حسد صاحبَه، ولم يرضَ أنْ يكون معزوًا إليه، أو أنْ يكون هو صاحبه، أو أنْ يكون هو الذي انبثق في ذهنه وخاطره، فادعاه لنفسه، وهذا لا يجوز.

العلوم هبة من الله، والأفكار والخواطر فيها هبة من الله، قال عليه الصلاة

(١) كنز العُمّال (١/ ٩ـ١٠).

والسلام: «بلغوا عني ولو آية»[١]، وقال: «ربَّ مبلَّغ أوعى من سامع»[٢]، اثنان يسمعان آية أو حديثًا أو قولًا فيفهم هذا منه شيئًا ويفهم هذا منه شيئًا، أو يفهم الأول ولا يفهم الثاني، وربما فهم المبلَّغ أشياء لم يفهمها المؤدِّي أصلًا.

والكلام رزقٌ، فنجد أحيانًا بعض الأساتذة يكون له تلاميذ ينشرح إليهم، فإذا جاؤوا إليه تدفق ذهنه بالكلام، وبعض الأساتذة يأتي إليه طالبٌ لا يرتاح إليه فيشعر بالإغلاق.

كان سيبويه إذا دخل على شيخه الخليل بن أحمد يرحب به ترحيبًا جميلًا ويقول له: «مرحبًا بزائر لا يُمَلّ»[٣].

وكان ابنُ ناصر السلامي ـ محدِّث بغداد في القرن السادس ـ يقول عن تلميذه ابن الجوزي: «إذا قرأ عليَّ فلانٌ استفدتُّ بقراءته، وأذكرَني ما قد نسيتُه»[٤]، فالطالب النابغُ أو الذكيُّ سببٌ في تدفُّق علم الأستاذ.

فهذه الأفكار والخواطر والعلوم هي مواهب، ومِن شكر النعمة، ومِن إعطاء الحق لأصحابه أنْ لا يُعتدى على مواهب الله، فالله ﷻ هو الذي خصَّ إنسانًا بهذه الانبثاقة[٥]، فمَن لم ينسب القول إلى قائله أو المنقول إلى ناقله فكأنما اعتدى على مواهب الله التي آتاها هذا الإنسان، وكأنما حسده ولم يرض أن يكون ذلك

(١) رواه البخاري (٣٤٦١).
(٢) رواه البخاري (١٧٤١).
(٣) انظر: معجم الأدباء (٥/ ٢١٣٤).
(٤) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٤٨٩).
(٥) حتى إنَّ ابن الجوزي سمّى كتابًا له «صيد الخاطر» وكأنه يقول: الخاطرة كالطير، وهذا الطير إن لم تكن صيادًا ماهرًا ذهب عنك وابتعد، فكن صيادًا ماهرًا في اقتناص الفكرة وتدوينها.

الإنسان هو القائل أو هو الذي سبق إلى هذا، والأصل أن يُعترَف لكل ذي حقٍّ بحقه، ولهذا من جميل تاريخنا أن العلماء كانوا ينصُّون في كثير من الأحوال عندما يذكرون بعض الكتب يقولون: «وهذا لم يُسبق إليه»، وهذا من الاعتراف الجميل بالجميل، لأن الله عز وجل رزقنا هذا العلم وهذا الفهم من خلال عقل هذا الإنسان وقلبه، فنحن نشكره ونذكره، ونثني عليه، ونعزو إليه ما قال.

ثانيًا: نصوص العلماء في ضرورة عزو النقول والاعتراف بالفضل

ذكرنا أنَّ الأمانة هي من أساسات هذا الموضوع، وهذه الأمانة ركز عليها العلماء كثيرًا وعدُّوا العلم مرتبطًا بالدين ومنبعثًا عنه، ولهذا كان العلم متخلقًا بأخلاق الإسلام من الصدق والإخلاص، وقد أكدَ العلماءُ هذا المنهج الرفيع، ولعلَّ من المستحسن أن نستذكر شيئًا مما قالوه ونقلوه وفعلوه في هذا المجال:

ـ قال ابنُ جماعة: صح عن سفيان الثوري (ت: ١٦١) رحمه الله أنّه قال: «إنّ نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وإنَّ السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره»[1].

ـ وجاء في فوائد النَّجَيْرميّ: قال العباس بن بكّار للضبيّ (ت: ١٦٨): ما أحسنَ اختيارك للأشعار، فلو زدتنا من اختيارك! فقال: «والله ما هذا الاختيار لي، ولكن إبراهيم بن عبدالله استتر عندي، فكنت أطوف وأعود إليه بالأخبار فيأنس ويحدثني، ثم عرض لي خروجٌ إلى ضيعتي أيامًا فقال لي: اجعل كتبك عندي لأستريح إلى النظر فيها، فتركتُ عنده قمطرين فيهما أشعار وأخبار، فلما عدتُّ

(١) هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك (١/ ٣).

وجدتُه قد علَّم على هذه الأشعار، وكان أحفظَ الناس للشعر، فجمعتُه، وأخرجتُه فقال الناسُ: اختيار المفضّل»[١].

والحقيقة أنه استخرجها فحسب، ولكنها هكذا شاعتْ ونُسبت.

ـ وقال الإمام الذهبي في ترجمة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠): قال أيوب بن المتوكل: «كان الخليل إذا أفاد إنسانًا شيئًا لم يُرِهِ بأنه أفاده، وإن استفادَ مِنْ أحد شيئًا أراه بأنه استفاد منه»[٢].

وقد وُصِفَ الخليل بأنه مِن عقلاء العالم، فما كان يمُنُّ على أحد أنه أفاده، ولا يُظهر أنه ذو فضل أو علم، ولكن إن استفاد من الآخرين كان يعترف لهم ويشكرهم ويظهر لهم أنه استفاد منهم.

ـ وقال الأصمعي (ت: ٢١٦): «مِنْ حقِّ مَنْ يقبسك علمًا أن ترويه عنه»[٣].

ـ وقال الوزير أبو القاسم الحسين بن علي المغربي (ت: ٤١٨) في كتابه «أدب الخواص»[٤]: «وألغينا الأسانيدَ خيفة التطويل إلا في أحد ثلاثة مواضع: إما خلاف نورده، وغفل نحضره، فنحتاج إلى إسناد يعضده؛ وإما أثر شرف رواية في نفوسنا، وكان مِن أماثل مَن أدركناه في زماننا فحسبنا أن التخفيف بحذفه لا يبلغ ثمن العطل من التحلي بذكره؛ وإما فائدة كان موقعها منَّا لطيفًا، ومواردها عندنا غريبًا، فرأينا أن الإغماض عن ذكر من استفدناها منه خلل في المروءة، وشعبة من كفر النعمة، وغمط لإحسان لسنا أغنياء عن أمثاله، ولا مكتفين دون ما نستأنف من أشكاله».

(١) المزهر (٢/ ٣١٩). وقد نقلَ السيوطي مِنْ خط النجيرمي.
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٣١).
(٣) زاد الرفاق (١/ ٣٥١)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٤).
(٤) ص (٨٥).

ـ وروى البيهقي في «المَدْخل»[١] مِن طريق العباس بن محمد الدّوري قال: سمعتُ أبا عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤) يقول: «إنَّ من شكر العلم أنْ تقعدَ مع قوم فيذكرون شيئًا لا تحسنه، فتتعلمه منهم، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر، فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمتَه فتقول: والله ما كان عندي فيه شيء حتى سمعتُ فلانًا يقول كذا وكذا فتعلمته، فإذا فعلتَ فقد شكرتَ العلم». دون أن ترى في نفسك غضاضة ولا حرجًا ولا استكبارًا ولا تعاليًا فإذا فعلت فقد شكرت العلم، والإنسان يروي عمن هو أعلى منه وعمن هو أدنى منه، وهناك رواية الأكابر عن الأصاغر، والعلماء يقولون «يوجد في الأنهار ما لا يوجد في البحار»، والحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أنى وجدها، وليس سِنُّ المفيد بمانع من الاستفادة، مهما كان صغيرًا أو كبيرًا.

ـ وروى البيهقي في «سُننه» من طريق إبراهيم بن محمود قال: سأل إنسانٌ يونس بن عبدالأعلى (ت: ٢٦٤) عن معنى قول النبي ﷺ: «أقرُّوا الطيرَ على مَكناتها» فقال: «إنَّ الله تعالى يحبُّ الحق، إنَّ الشّافعي رحمه الله كان صاحب ذا، سمعتُه يقول في تفسره: كان الرجل في الجاهلية إذا أراد الحاجة أتى الطير في وكره فنفَّره فإنْ أخذَ ذات اليمين مضى لحاجته، وإنْ أخذ ذاتَ الشمال رجع، فنهى النبيُّ ﷺ عن ذلك.

قال: كان الشافعيّ رحمه الله نسيجَ وَحْدِه في هذه المعاني»[٢].

ـ وقال ابن عبدالبر (ت: ٤٦٣): «يقال: إن مِن بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله»[٣].

(١) ص (٣٩٦)، ونقله السخاوي في «الخصال» ص (٦٠ـ٦١).
(٢) سنن البيهقي الكبرى (٩/ ٣١١)، والخصال ص (٦١ ـ ٦٤).
(٣) جامع بيان العلم (٢/ ٩٢٢).

ـ وقال ابنُ رجب في ترجمة الوزير العالم ابن هبيرة الدوري (ت:٥٦٠):

قال ابنُ الجوزي: وكان الوزير إذا استفاد شيئًا قال: أفادنيه فلانٌ حتى إنّه عرض له يومًا حديثٌ وهو: «مَنْ فاته حزبٌ من الليل فصلّاه قبل الزوال كان كأنّه صلى بالليل» فقال: ما أدري ما معنى هذا!

فقلتُ له: هذا ظاهرٌ في اللغة والفقه:

أمّا اللغة: فإنَّ العرب تقول: كيف كنتَ الليلة، إلى وقت الزوال.

وأمّا الفقه: فإنّ أبا حنيفة يصحِّح الصوم بنيةٍ قبل الزوال، فقد جعل ذلك الوقت في حكم الليل. فأعجبه هذا القول، وكان يقول بين الجمع الكثير: ما كنتُ أدري معنى هذا الحديث حتى عَرَّفنيه ابنُ الجوزي، فكنتُ أستحيي من الجماعة[1].

كان ابن الجوزي يعد نفسه تلميذًا لهذا الوزير، وكان يحضر مجالسه في بغداد، فكان الوزير يقول: أفادنيه فلان، وهو وزير، والوزير له شخصية سياسية واجتماعية، وشخصية علمية، فلا يستنكف ولا تطغى شخصية على شخصية، وكانت مجالسه مجالس علم، يستقدم العلماء وتجري في مجالسه المذاكرات والفوائد، وكان مصنفًا أيضًا، وله خواطر جميلة، حتى إن ابن الجوزي على جلالة قدره كان يدون هذه الخواطر لتميزها، وله كتابان في ذلك، استخرج من كتاب الوزير في شرح الصحاح فوائد في كتابٍ سمّاه: «محض المحض»، ودوَّن الخواطر التي كان يسمعها من الوزير في كتابٍ آخر سمّاه: «المقتبس من الفوائد العونية»، وفيه خواطر رائعة جدًا، في فهم الكتاب والسنة وأمور أخرى، وأهل المناصب الدنيوية إذا كانوا من أهل العلم تتكشف لهم معان قد لا تتكشف لآحاد الناس،

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ١٢٤ـ١٢٥).

ويفهمون بعض النصوص فهمًا عاليًا، بسبب خبرتهم العميقة بالحياة واطلاعهم على أصناف الناس، ومن هنا فُهوم هذا الوزير.

ـ وقال الشيخ الزاهد محمد بن عبدالملك الفارقي (ت: ٥٦٤):

إذا أفادكَ إنسانٌ بفائدةٍ من العلوم فأدمنْ شكره أبدا

وقل: فلانٌ جزاه الله صالحة أفادنيها وألقِ الكِبْرَ والحسدا[1]

ـ ويذكر ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦) ما فعله مع بعض المؤلفين، عندما ذكر مصادره قال: «وأبو بكر محمد بن موسى الحازمي له كتاب «ما ائتلف واختلف من أسمائها» ـأي البلدانـ ثم وقفني صديقُنا الحافظ الإمام أبو عبدالله محمد بن محمود ابن النجار جزاه الله خيرًا على مختصرٍ اختصره الحافظ أبو موسى محمد ابن عمر الأصفهاني من كتابٍ ألفه أبو الفتح نصر بن عبدالرحمن الإسكندري النحوي فيما ائتلف واختلف من أسماء البقاع، فوجدتُّه تأليفَ رجلٍ ضابطٍ قد أنفد في تحصيله عمرًا، وأحسنَ فيه عينًا وأثرًا[2]، ووجدتُّ الحازمي رحمه الله قد اختلسه وادّعاه، واستجهل الرواةَ فرواه، ولقد كنتُ عند وقوفي على كتابه أرفع قدره من علمه، وأرى أنَّ مرماه يقصر عن سهمه، إلى أن كشف اللهُ عن خبيئته، وتمحض المحضُ عن زبدته، فأمّا أنا فكل ما نقلتُه من كتاب نصر فقد نسبتُه إليه، وأحلتُه عليه، ولم أضع نصَبَه، ولا أخملت ذكره وتعَبَه، والله يثيبُه ويرحمُه»[3].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٧).

(٢) وأعلِّقُ على هذا: أن حَسْب الإنسان أن يجوِّد عملاً، أو أعمالاً ولو كانت قليلة، فإن المهم الإتقان، وليس الكثرة.

روى لنا الشيخُ محمد مطيع الحافظ عن أستاذه الدكتور شكري فيصل أنه كان يقول: جوِّد عملًا واحدًا يكفِك.

(٣) معجم البلدان (١/ ١١).

وهذا من الإنصاف، وبهذا علا ياقوت الحموي، وكتاباه «معجم البلدان» و«معجم الأدباء» كتابان متميزان جدًا، وقد تعب مؤلفهما فيهما، ورجع إلى كتب كثيرة جدًا.

ـ وقال الإمام النووي (ت: ٦٧٦) رحمه الله في كتابه «بستان العارفين»[(١)]: «ومن النصيحة: أن تُضاف الفائدة التي تُستغرب إلى قائلها، فمَنْ فعل ذلك بُورك له في علمه وحاله، ومَنْ أوهم ذلك فيما يأخذه من كلام غيره أنّه له فهو جديرٌ أنْ لا ينتفع بعلمه، ولا يُبارك له في حاله، ولم يزل أهلُ العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها، نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائمًا».

وقال في خطبة كتابه الفتاوى»[(٢)]: «وألتزمُ فيها... إضافة بعض ما يُستغرب منها إلى قائله أو ناقله».

فالإمام النووي يرى أن الذي يُعزى هو الأمر المستغرب، فهناك أمورٌ مشتركةٌ يرى أنها ليست بحاجةٍ لأن تعزى.

لكنْ هناك اتجاهٌ آخر نراه عند الإمام المُزني رحمه الله تلميذ الشافعي، يقول في أول كتابه «المختصر»: «كتاب الطهارة، قال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فالآية عزاها إلى الشافعي في كلامه، قال الأصحاب: «إنما قال: قال الشافعي: قال الله تعالى ليُعلم الناس أن المفتتح بهذه الآية هو الشافعي لا هو»[(٣)]، وهذه مبالغة في الدقة والعزو، وهذا الاتجاه يعني أن تعزو كل ما استفدته من الآخرين.

---

(١) ص (٤٧ـ٤٨).
(٢) ص (١٠).
(٣) انظر البارق في قطع السارق ص (٥٨).

ـ وقال الإمامُ القرطبي (ت:٦٨١) في مقدمة «تفسيره»[١]: «وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنّه يُقال: من بركة العلم أنْ يُضاف القول إلى قائله، وكثيرًا ما يجيء الحديثُ في كتب الفقه والتفسير مبهمًا، لا يعرِف مَنْ أخرجه إلا مَن اطلع على كتب الحديث، فيبقى مَنْ لا خبرة له بذلك حائرًا، لا يعرف الصحيح من السقيم، ومعرفةُ ذلك علمٌ جسيم، فلا يُقبل منه الاحتجاج به، ولا الاستدلال حتى يضيفه إلى مَنْ خرَّجه من الأئمة الأعلام، والثقات المشاهير من علماء الإسلام، ونحن نشير إلى جمل من ذلك في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب».

ومن الدلائل على أنه فعلَ أن الله بارك له في جهده، وكتب الله القبول لكتابه، فكتابه هذا ـ التفسير ـ من التفاسير المقبولة عند جميع الطوائف، ويقول المؤرخون عن كتابه: سارت بذكره الركبان.

ـ وقال السخاوي: «وقد كتب شيخُنا ـ ابن حجر (ت: ٨٥٢)ـ لبعض مَنْ أخذ كلامه ولم ينسبه إليه في كلامٍ طويل متمثلًا:

ولمْ تزلْ قِلَّةُ الإنصافِ قاطِعةً بين الرِّجال ولو كانوا ذَوِي رَحِمِ»[٢]

وكلامُ السخاوي هذا يقصد به بعضَ تلامذة الحافظ ابن حجر، وهو قطبُ الدين الخيضِري، وقد قال في ترجمته في «الضوء اللامع»[٣]: «وقد استعار مِن شيخنا نسخته بـ «الطبقات الوسطى» لابن السبكي فجرّدَ ما بها من الحواشي المشتملة على تراجمَ مستقلة وزيادات في أثناء التراجم ـ مما جردتُه أيضًا في مجلد ـ ثم

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣).
(٢) الخصال ص (٦٧).
(٣) (٩/ ١١٩ـ١٢٠).

ضمَّ ذلك لتصنيفٍ له على الحروف لخصَ فيه «طبقات ابن السبكي» مع زوائد حصّلها بالمطالعة مِنْ كتبٍ أمدَّه شيخُنا بها كالموجود من «تاريخ مصر» للقطب الحلبي، و«تاريخ نيسابور» للحاكم، و«الذيل» عليه لعبدالغافر، و«تاريخ بخارى» لغنجار، و«أصبهان»، وغير ذلك ممّا يفوق الوصفَ، وسمّاه: «اللمع الألمعية لأعيان الشافعية».

وكذا جرّدَ ما لشيخنا من المناقشات مع ابن الجوزي في «الموضوعات» مما هو بهوامش نسخته وغيرها، ثم ضمَّ ذلك لتلخيصه الأصل، وسماه: «البرق اللَّموع لكشف الحديث الموضوع».

ولخّص أيضًا «الأنساب» لأبي سعد بن السمعاني مع ضمِّه لذلك ما عند ابن الأثير والرشاطي، وغيرها من الزيادات ونحوها، وسماه: «الاكتساب في تلخيص الأنساب».

وما علمتُه حرَّر واحدًا منها، واشتد حرصي على الوقوف عليها فما أمكن، نعم رأيت أولها في حياة شيخنا، وانتقدتُ عليه إذ ذاك بهامشه شيئًا، وشافهتُه بُعيد التسعين ـ وثماني مئة ـ بطلبها قائلًا له: إنما تركتُ توجهي لجمع الشافعية مراعاة لكم، وإلا فغير خافٍ عنكم أنني إذا نهضتُ إليه أعملُه في زمن يسير جدًا، فأجاب بأنه استعار كتبًا ليستمدَّ منها في تحريرها كـ «تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ غرناطة» لابن الخطيب، فتعجبتُ في نفسي من طلب تراجم الشافعية من ثانيهما، وتألمتُ لكون هذين الكتابين كانا عندي أنتفعُ بهما من أوقاف «سعيد السعداء» فاحتالَ حتى وصلا إليه مع عدم انتفاعه بهما، وقد فهرسه شيخنا بخطه لكونه كان يرى ذلك أسهل من التقريض، وبلغني أنه عتبه في عدم عزو ما استفاده منه إليه، ووُجِدَ ذلك بخطه بظاهر ورقةٍ سأله صاحبُ الترجمة فيها الإذن له بالإفتاء

والتدريس تضمَّن المنع من إجابته مع إظهار عتبٍ زائدٍ وتأثرٍ شديد، سيّما حين رآه ينقل عن المقريزي أشياء إنما عمدة المقريزي فيها على شيخنا وقال:

ولمْ تزلْ قِلَّةُ الإنصافِ قاطِعةً بين الرِّجال ولو كانوا ذَوِي رَحِمِ»

ـ وأذكرُ هنا موقفًا لطيفًا للحافظ المؤرخ محمد بن يوسف الصالحي الشامي ـ صاحب السيرة الشامية «سبل الهدى والرشاد»ـ[١]:

للصالحي كتاب بعنوان: «عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» وعندما تحدث عن الكتب التي ترجمتْ لأبي حنيفة في صدر كتابه[٢] ذكر بعض الكتب فقال: «وأحسنُ ما وقفتُ عليه الآن ما ألفه الإمام أبو المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي رحمه الله، وقد أوردَ في كل بابٍ أشياء من نظمه تناسِب ذلك الباب، لكن النسخة التي وقفتُ عليها خطُّ أعجمي، حذفَ أسانيدها، وصحَّفَ ألفاظها، وأسقطَ أخرى، فتعذرَ عليَّ نقلُ كثيرٍ مِنْ محاسنه[٣]، واختصره الإمام محمد بن محمد الكردري[٤]، وزاد فيه زيادات غالبها ليس من الترجمة

(١) وهو مِنْ أكبر كتب السيرة، وكان الصالحي رجلاً عالمًا، ناصحًا، متفرغًا للعلم ولم يكن له زوجة، وكان مِن أهل الإنصاف، ومِن أهل الدقة البالغة في مؤلفاته، ومؤلفاتُه ليستْ كثيرة ولكنها جميعها محررة ودقيقة.

(٢) وهذا من التوثيق العلمي، فإنَّ من منهج علمائنا في التوثيق ذكر مصادرهم، في مقدمة كتبهم، أو في نهايتها، أو ضمن الكتاب.

(٣) وسيأتي معنا شكوى العلماء وتحذيرهم من النسخ السقيمة، وأن من التوثق والتوثيق الاعتماد على النسخ الصحيحة المقروءة المتداولة، والتحذير من النسخ السقيمة، ولكنهم كانوا إذا اضطروا نقلوا من هذه الكتب وبينوا ذلك، ليَحذر القارئ، ويُعذر الناقل، فربما وُجد خطأ في النقل فيبين أن هذا النقل ليس مِن قِبله.

(٤) أي اختصر كتاب الخوارزمي في مناقب أبي حنيفة، ومن الملاحظ أنه وصفه بالإمام مع أنه سينتقده، وهذا من الإنصاف.

في شيء[١]، وختم غالب أبواب كتابه بنظم أبي المؤيد، ولا يسميه، بل يقول: قال بعضهم. وليس هذا بإنصاف، بل من بركة العلم عزوه لقائله»[٢].

الإبهام في العزو وكلمة (بعضهم):

الحقيقة هناك مشكلة في تراثنا تتمثل في «الإبهام»، والتعبير بـ كلمة (بعضهم)، والسيوطي حاول أن يسوِّغ الإبهام أحيانًا، بأنه شاع الأخذ وعدم الاعتراف، فكان يُبْهِم بعض مصادره ليحفظ حقه، بمعنى لو سُئل السارق: من أين لك هذا؟ فلن يعرف، وحينها ينكشف ويُعرف أنه لم يكن من بحثه، ولا من مقوله ولا من منقوله[٣].

ولكن يبقى التصريح والاعتراف والعزو هو الأساس، وهو المنهج الأمثل والأكمل، لأننا نحن ـ معشر المسلمين ـ تقوم حضارتنا على الاحتساب[٤] فأنت تعمل لله، والعلم لا ينفك عن الدين، ولهذا تكتب وتوثق وتعزو، فمن اعترف لك فبها، ومَن لم يعترفْ فلا مشكلة، لأنك إنما تبتغي أجرك من الله وقد حصل، ويوم القيامة ستحصل على هذا الثواب بدليل حديث «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث» ومنها «علم يُنتفع به»[٥]، فالأجر محفوظ، والله عز وجل عالمٌ بتعبك وجهدك وسهرك وما قدمتَ، وعندما يُنتفع بعلم سُرق منك فإنما الأجر لك وليس

(١) وهذه دقةٌ في نقد المصادر.
(٢) عقود الجمان ص (٣٤).
(٣) اقرأ مقامته: «الفارق بين المصنِّف والسارق».
(٤) لنكن على ذُكرٍ من حديث: «مَن صام رمضان إيمانًا واحتسابًا...»، وحديث: «ومَن قام رمضان إيمانًا واحتسابًا...»، وأمثاله.
(٥) روى الترمذي (٣/ ٦٥٢) «عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسانُ انقطع عمله إلا من ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، وعلمٍ ينتفع به، وولدٍ صالح يدعو له». وقال: هذا حديث حسن صحيح».

للسارق، فصريح الحديث: «علم يُنتفع به» ما دام علمك ينتفع به سواء عُزي إليك أم لم يعزَ هو لك، وهذا المعنى كان واضحًا في أذهان العلماء السابقين، واضحًا في ذهن الإمام الشافعي مثلًا الذي قال: «ليت الناس تعلموا هذا العلم ولم ينسب إلي منه شيء» وهذا مبالغة في التجرُّد وفي إرادة الخير بإرادة نشر العلم.

نعود إلى مشكلة (بعضهم)، هناك رسالة صغيرة بعنوان: «تحفة النساك في فضل السواك» للشيخ عبدالغني الميداني، وهو عالم جليل القدر، لكن مع ذلك نجد في عدة مواضع عبارة: (قال بعضُهم)[1]، والمحققُ عالم جليل واسع الاطلاع ومع ذلك لم يبين لنا مَن هو (بعضهم)، إما لأنه لم يقفْ عليه، وإما أن وقته لم يتسع، والحقيقة أنه لا حاجة للإبهام، ومِن حقِّ صاحب القول علينا أن نعرفه، والأصلُ أن لا يقع الإبهام، ولعله وقع حتى يعظم أجرُ الباحثين الذين يكشفون عن هذا الإبهام، كما قال العلماءُ أن من فوائد المتشابه في القرآن أن يعظم أجر الباحثين عنه.

ـ وقد أورد السيوطيُّ (ت:٩١١) في «المزهر» قولَ أبي عبيد السابق في شكر العلم، ثم قال: «قلتُ: ولهذا لا تراني أذكر في شيء مِنْ تصانيفي حرفًا إلا معزوًا إلى قائله من العلماء مبيّنًا كتابه الذي ذكر فيه»[2].

ـ وقال السيوطي كذلك في كتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»[3]: «قد أوردتُّ جميع كلام أبي البقاء معزوًّا إليه، ليعُرف قدر ما زدتُه عليه، وتتبعتُ ما ذكره أئمةُ النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث، فأوردتُّها بنصهّا معزوّة إلى قائلها، لأنَّ بركة العلم عزو الأقوال إلى قائلها، ولأنَّ ذلك من أداء الأمانة، وتجنُّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف، لا كالسارق

(١) انظر ص (٣٩ـ ٤١ـ ٤٢ـ ٤٣ـ ٥٩).
(٢) المزهر (٢/ ٢٧٣).
(٣) (١/ ١١ـ١٢).

الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب مِن تصانيفي، وهي: «المعجزات الكبرى»، و«الخصائص الصغرى»، و«مسالك الحنفا»، وكتاب «الطيلسان» وغير ذلك، وضمّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونَسَبَ ذلك لنفسه من غير تنبيهٍ على هذه الكتب التي استمدَّ منها، فدخل في زمرة السارقين، وانطوى تحت ربقة المارقين، فنسأل اللهَ تعالى حسن الإخلاص والخلاص، والنجاة يوم يُقال للمعتدين: لات حين مناص».

ـ وقال أيضًا في كتابه «المَنجم في المعجم» الذي ذكر فيه شيوخه، قال ـ بعد أن ذكر ترجمة شيخه نجم الدين عمر بن محمد بن فهد المكي (ت: ٨٨٥)، وذكرَ مصادرَ له في هذا الكتاب ـ: «قلتُ ذلك أداءً لأمانة العلم، فإنَّ الأئمة حضوا على ذلك وقالوا: بركة العلم عَزْوُهُ إلى قائله»[(١)].

ـ وقال الذهبي في ترجمة الإمام أبي محمد التميمي البغدادي رئيس الحنابلة في عصره (ت: ٤٨٨): قال أبو علي الصدفي: سمعته يقول: «يقبُح بكم أن تستفيدوا منَّا، ثم تذكرونا فلا تترحموا علينا»[(٢)]، أقول: فكيف إذا تُرِكَ ذكرهم أصلًا؟!

ـ إشكال وحلٌّ:

ذكرت أن السيوطي كان يؤكد هذا المنهج في التثبت والتوثيق والعزو، فما القول في بعض كتبه التي لم يلتزم فيها ما قاله هنا؟!

(١) المنجم في المعجم ص (١٦٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٦١٣).

فمثلًا:

ـ له رسالة بعنوان: «الدر المُنظَّم في الاسم الأعظم»[١] وهذه الرسالة استفادها من كلام ابن حجر في أواخر شرحه «فتح الباري»[٢]، وقد ذكر ابنُ حجر أربعة عشر قولًا في المراد من اسم الله الأعظم، ويُؤخذ من كلام ابن حجر أيضًا ثلاثة أقوال أخرى، فيكون المجموعُ سبعة عشر قولًا، والسيوطي أخذ هذه الأقوال وزاد عليها ثلاثة أقوال، وعلَّق بعض التعليقات فقط، ولم يعزُ إلى ابن حجر كلامه إلا مرتين، مع أنَّ الرسالة كلها من كلامه!

ـ وأيضًا في رسالته «تنوير الحَلَك في إمكان رؤية النبي والملك»[٣] رجع إلى «فتح الباري» واستفاد منه ولم يشر إليه!

ـ وأيضًا في كتابه «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» استفاد كثيرًا من كتاب «النُّكت الوفية» للبقاعي ولم يذكره![٤]

يبدو ـ والله أعلم ـ أن السيوطي كان في بداية الأمر يتسمَّح بعض الشيء، ثم بعد ذلك التزم، فلا ينقل نقلًا إلا عزاه إلى صاحبه، ولهذا وجدناه ينص على مصادره في عدد من كتبه، من الكتب المتقدمة والمتأخرة، ومن كتبه المتأخرة: «الدر المنثور في التفسير المأثور» فنجد في نسخة الجامع الكبير في صنعاء والمحمودية في المدينة هنالك قائمة بالمصادر التي استقى منها هذا الكتاب، إذن ما يبدو لنا في بعض الأحايين إنما هو تسمحٌ، والمظنونُ أنه رجعَ عنه.

---

(١) هي ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢/ ٣١ـ٣٦).
(٢) انظر (١١/ ٢٢٤ـ٢٢٥).
(٣) هي ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢/ ٤٣٧ـ٤٦٠).
(٤) انظر كلام محقِّقه الأستاذ محمد عوامة في صدر تحقيقه (١/ ٩ـ١٠).

وما دمنا نتكلم على عزو النقول فلا بأس من التطرق إلى موضوعٍ يَسأل عنه الباحثون، وهو مقدار النص المنقول، وهل هناك ضابط لذلك، وهل من المعيب نقل نص طويل؟

أقول: مَن نظر في عادات العلماء لم يجد لديهم حرجًا من نقل النص الطويل، ويرجع هذا إلى أهمية النص ومدى حاجة السياق إليه، وعدم إمكان اختصاره.

وهناك مَن يتصرف فيما ينقل باختصار وإبدال كلمة بكلمة، وقد يعبر بالمعنى.

وتميل مناهج البحث المعاصرة إلى عدم قبول الإطالة في نقل النصوص، وتدعو الباحث إلى التدخل والتصرف وحضور شخصيته في بحثه.

ولا بد هنا من التفريق بين البحوث التي تقدم لنيل درجة علمية من البحوث الحرة.

وخيرُ الأمـور الوسط، ومـن المستحسن أن يسلك الباحث منهجًا يجنبه الاعتراض والنقد.

ويبدو أنَّ لكل بحث طبيعة خاصة تملي على الباحث ما يفعله، ولكن إذا ظهر أنه يريد التكثر وملء الصفحات، والاعتماد المطلق على غيره، فإنَّ هذا يكون مرفوضًا.

وقد لحظ مقومُ هذا «البحث» أن في النقل عن «إرشاد الساري» طولًا واقترح اختصاره، وقد رجعت إلى النص محاولًا ذلك، ولكني لم أجده قابلًا للاختصار، ووجدتُّ أنه من الممكن أن أعبر عنه بعبارتي، وأجعل نفسي المتكلم، ولكن هذا لن يغير من حقيقة الأمر شيئًا، وقد يكون فيه غمطٌ لحق القائل، فتركتُه كما هو، واكتفيتُ بهذا التنبيه والاعتذار هنا.

ثالثًا: تاريخ التوثيق

١ ـ منهج المقابلة:

من المشاعل الهادية التي أسّستْ لموضوع التوثيق: توثيق النص القرآني، وقد حظي النصُّ القرآني بتوثيقٍ ما بعده توثيق، لأنه كُتب جميعه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، ولأنه كان يُقرأ عليه، كان يقابَل عليه، يقابَل مع الكاتب، ويقابل مع المبلِّغ الذي نزل به، وهنالك شقان أو أمران:

كان إذا أملى على زيد قال له بعد أن ينتهي: اقرأ عليَّ، فإذا كان هنالك سَقط أقامه:

روى الطبراني في «المعجم الكبير»[1] عن زيد بن ثابت، قال: كنت أكتب الوحي لرسول الله ﷺ، وكان إذا نزل عليه أخذته برحاء شديدة وعرق عرقًا شديدًا مثل الجُمان، ثم سري عنه، فكنت أدخل عليه بقطعة القتب أو كسرة فأكتب وهو يملي علي، فما أفرغ حتى تكاد رجلي تنكسر من ثقل القرآن حتى أقول: لا أمشي على رجلي أبدًا، فإذا فرغتُ قال: «اقرأه» فإن كان فيه سقطٌ أقامه، ثم أخرجُ به إلى الناس».

(١) (٥/ ١٤٢).

فالمقابلةُ أمرٌ مبكرٌ جدًا، وهو مِن وحي النبوة، ومِن تعليم الله لنبيه عليه الصلاة والسلام.

وهناك أيضًا المعارضة مع جبريل، حتى إذا كان عام الوفاة تمَّت المعارضة مرتين، لمزيد الدقة والضبط، وفيه تعليمٌ لنا.

مِنْ هنا نشأ عندنا مبدأٌ عظيمٌ ورائعٌ، حُفِظ به العلم، وحُفظتْ به كتبُ العلم، وهو المقابلة، وهذا شيءٌ من عجائب هذه الحضارة، والجهودُ التي بُذلت في مقابلة الكتب من أجل الحفاظ عليها جهودٌ من أعظم الجهود.

وأنا أتمنى أن يتفرغ أحدُ الباحثين النبهاء ليكتبَ تاريخَ المقابلة، وكيف تمت المقابلةُ للحفاظ على كتب العلم، فهذا تاريخٌ جليلٌ لم يُكتب.

إذن الأصل أنَّ كل كتاب يُكتب لا بد وأن يقابَل على أصله، وأن يُقرأ على الشيخ، على المؤلِّف، أو على الراوي، وروى الخطيبُ البغدادي عن قريش بن أنس، قال: سمعت الخليل بن أحمد، يقول: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات[1] تحولَ بالفارسية مِنْ كثرة سقطه»[2] أي كأنه صار باللغة الفارسية، وليس ذكر هذه اللغة مقصودًا لذاته، ولكنه على سبيل التمثيل بلغةٍ غير معروفةٍ لغير الناطقين بها، ومقصودُهم التحذيرُ من هذا.

وكانوا يقولون: «اكتب وقابِل وإلا فارمِ في المزابل»، لا شك أنهم لا يقصدون حقيقة هذا القول، وإنما هو للتنفير وتقبيح عدم المقابلة، وما دخلَ الوهمُ والخطأ والخللُ إلى كتبنا إلا يوم حصل إخلالٌ بمبدأ المقابلة، فحصل التساهلُ في هذا الأمر.

(١) أي «ولم يُعارَضْ (يعني: يُقابلْ)» كما في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣/ ٧٨).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٥).

ومِن هنا أيضًا نشأت الكتب أو النُّسخ السقيمة، وكان العلماء يؤكدون ضرورة الرجوع إلى العلماء، وإلى ضرورة البحث عن النسخ الصحيحة، وسيمر معنا كلام على النسخ السقيمة، والطبعات السقيمة أيضًا، والمطابع والكتب التي تحدثت عن الطباعة.

إذن قلنا بأن توثيق النص القرآني أنتج لنا المقابلة، وأخذ العلماء بهذا المبدأ، وأصبح ديدنَهم في المشرق والمغرب، وهناك صور جميلة من المقابلة؛ منهم من يقابل مع نفسه، ومنهم من يقابل مع طلابه، ومنهم من يقابل مع أبنائه، ويُذكر أن الإمام السخاوي كان له ابن نابغ، مع أنه كان صغير السن، وتوفي في التاسعة، وحزن عليه حزنًا شديدًا، فترجم له في كتاب «الضوء اللامع» وقال:

«وَكتبَ عني بعض الأمالي، وقابل معي كثيرًا»[1]، أي أنه كان على قدر من العلم والوعي، وهذه صورةٌ طريفةٌ من صور المقابلة في تاريخنا.

هذا كله من فضل توثيق النص القرآني[2].

٢ـ فكرة (الأرشيف):

من أدوات التوثيق في عصرنا الحاضر ما يُسمّى بـ (الأرشيف)، فمتى نشأتْ فكرة (الأرشيف) وهذا التوثيقُ للرسائلِ الصادرة والواردة؟

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ١٢٠).

(٢) وأحيل مَنْ أراد الزيادة في موضوع توثيق النص القرآني إلى الكتب الآتية:

- الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات للدكتور أيمن فؤاد سيد، فقد تحدثَ فيه عن المصحف.
- التعريف بالمصحف الشريف للدكتور حازم سعيد حيدر.
- المصحف للدكتور أحمد شوقي بنبين مدير الخزانة الحسنية في الرباط، بحثٌ نُشر في مجلة «تراثيات» التي تصدر عن دار الكتب في مصر.

الحقيقة أنها فكرة مبكرة في تاريخنا، يقول الإمامُ السيوطي في كتابه «الوسائل إلى معرفة الأوائل»[١]: «أول مَنْ أمر بكتابةِ نسخةِ الكتابِ قبل تبييضه: زياد»، أي أول مَنْ أمر بكتابة نسخة من الرسالة المرسلة والاحتفاظ بها قبل إرسالها هو زياد ابن أبيه، وهو أمر مبكر جدًا في القرن الأول الهجري.

وقال: «أخرج ابنُ عساكر في «تاريخه»[٢]: من طريق الأصمعي عن ابن أبي عروبة قال: أملى زياد على كاتبه كتابًا إلى معاوية، وسها زياد (أثناء الإملاء) فقال: هذا الرجل عمران بن الفضل البُرجمي، فكتب الكاتبُ، فلما وصل الكتابُ إلى معاوية كتب إلى زياد: ذكرتَ في كتابك عمران بن الفضل، ولم تذكرْ لهذا الكلام ما يتصلُ به!

فسأل الكاتبَ، فقال: أنت أمليته، قال زياد: حديث نفس، فلا تكتبوا كتابًا إلا جعلتم له نسخة، فكان أول مَن وضع النُّسخ».

ثم أصبح هناك ديوان للدولة أو الإمارة، وهناك ديوان القضاء أي السجلات، تدوَّن فيها الوقوف، وما يعرض على القاضي من قضايا وغيرها، وهذا يَحفظ أملاك الناس وأموالهم وحقوقهم، ما لهم وما عليهم.

الإقحام:

ذكرُ اسم الرجل في رسالة زياد ـ التي مرتْ ـ ولا علاقة له بمضمون الرسالة هذا ما يُسمّى الإقحام، وهذا له علاقة بموضوعنا أيضًا، فمن التوثيق أنْ ننتبه إلى ما حصل في كتبنا من الإقحام، وكما نعرف أن التوثيق نوعان: توثيق في التحقيق، وتوثيق في التأليف، فسواء كنت محققًا أو مؤلفًا يجب عليك الانتباه لما في

(١) باب العلم ص (١١٤ـ١١٥).
(٢) تاريخ دمشق (١٩/ ١٩٦).

النصوص التي أمامك من إقحام، وقد حصل، وله أسباب.

مثلًا: كتاب الأذكار للنووي (ت: ٦٦٧)، نجد في بعض نسخه أثناء الكلام: «قال السيوطي»، والسيوطي توفي سنة (٩١١) أي في مطالع القرن العاشر، والنووي كان في القرن السابع، فكيف ينقل النووي عن السيوطي؟! إذن حصل هنا إقحام[١].

وكذلك في كتاب «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسير» لابن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧) أي في آخر القرن السادس، نجد في بعض النسخ كلامًا لمغلطاي[٢]، وهو من علماء القرن الثامن، (توفي سنة: ٧٦٢)، فكيف حصل هذا؟!

إذن هناك نُقول أقحمت وأدخلت، بحسن نية أو بغير حسن نية، وما يحصل أن القارئ أو الناسخ أو العلماء يعلقون على الحواشي، فيأتي الناسخ فيدخل هذا النص في أثناء الكلام، ويظنه من أصل الكلام، والنساخ ليسوا على درجة واحدة من العلم، فهنالك النساخ العلماء، وهنالك النساخ العوام، أي أنه يعرف القراءة والكتابة فحسب، فيقرأ ويكتب ما هو موجود، وليس عنده علم بما يسمى اللَّحَق وعلامة اللحق، وغيرها من الأمور التي نص عليها العلماء حفاظًا على شخصية الكتاب من أن يُزاد فيه أو يُنقص، والذي لا يعرف هذه الضوابط لا يميز بين اللحق الذي هو من أصل الكتاب غُفل عن موضعه فكُتب على الحاشية، وبين الحاشية

(١) انظر طبعة دار الفكر ببيروت سنة (١٤١٤ـ١٩٩٤) ص (١٠، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٣٣، ٣٩، ٤٧، ٦٩، ١٦٦، ٢٢٢).

(٢) انظر طبعة المطبعة النموذجية بمصر ص (٣٨، ٤١، ٤٢). وهناك نقلٌ عن ابن كثير (ت: ٧٧٤)، من ذلك ص (٣٦)!. ومثل هذا الإقحام في طبعة شركة دار الأرقم ببيروت.

التي يضيفها قارئ أو عالم نظر في هذا الكتاب، ومن هنا تتسرب النصوص ولا تقابَل فتدخل في أصل الكتاب.

وهذا الإقحام حصل في كتب غير قليلة، حتى في عصرنا هذا في المطبوعات، وليس فقط في القديم، إلى اليوم يمكن أن يحصل هذا الإقحام، سواء في المطابع أو النسخ الإلكترونية.

ومن الكتب التي حصل فيها إقحام: كتاب «الكشف والبيان في تفسير القرآن» للإمام الثعلبي (ت: ٤٢٩)، نجد في المتن في طبعة بيروت نقولًا عن عباس العقاد!! وهذا من صور الإقحام الفج.

وهذا الكتاب صدرتْ له ـ بحمد الله ـ طبعة محققة، وإن كان ضُخِّم الكتاب كثيرًا، والتوثيق أخذ أكثر من الأصل، وهذا من عيوب التوثيق أن يكون التوثيق أكبر وأكثر من النص المحقَّق، لأنَّ المحقق ليس شارحًا، حيث يُعذر الشارح إن كان شرحه أكبر من المتن، وهذا حاصلٌ بطبيعة الحال لأنه شارح[1].

كلامٌ على التوثيق من النصوص الإلكترونية:

أقول: الكلامُ على التوثيق من النسخ الإلكترونية طويل ومتفرع:

فما ضوابطه؟

وما المحاذير المترتبة عليه؟

وهل يمكن أن نثق بهذه النصوص الإلكترونية أم لا؟

(١) وانظر المقال: «الإقحام والزيادة في الكتب» المنشور في منصة أريد الإلكترونية بتاريخ (١٩/ ٥/ ٢٠٢٢م).

الحقيقة نستطيع أن نقول: نعم، ونستطيع أن نقول: لا، و(لا) هي الأكبر والأكثر، لأن هنالك تغييرًا، هنالك أخطاء، هنالك تحريف وتصحيف، فلا يمكن التوثيق، ولا بد من العودة إلى النص المطبوع الصحيح والسليم الذي نتأكد منه.

والعودة والنقل من هذه النصوص الإلكترونية قد توقع أحيانًا في ورطات، فكما نعلم أن في المكتبة الشاملة هنالك خانة للجزء وخانة للصفحة، وكثير من الكتب هي من جزء واحد، ولكن من ضوابط إظهار البيانات في البرنامج أن يكتب لك الجزء والصفحة، فتظهر بيانات الكتاب (ج/ ١، ص كذا)، وفي الواقع هو جزء واحد، ولكن الذي لا يعرف هذا ينقل النص ويكتب التوثيق بالجزء والصفحة، فيورط نفسه، ويشهد على نفسه بعدم المتابعة أو المعرفة، ويوهم القراء أن هذا الكتاب من أجزاء وهو جزء واحد، وقد لا يعود إلى بطاقة الكتاب، وربما تكون البطاقة ناقصة أصلًا، فكثير من الكتب بطاقاتها ناقصة، وكثير من الكتب تكون البطاقة غير موافقة للنص الذي أُدخل، إذن هنالك مشاكل كثيرة في النسخ الإلكترونية وتحتاج إلى كلام طويل، وفي هذه الإلماعة ما يدل على ما وراءها، وخلاصة القول في النقل من البرامج الإلكترونية ضرورة العودة إلى النسخ الورقية ومطابقة النقول بها، ولا سيما عند الشك وملاحظة خلل أو زلل في سياق الكلام وسباقه.

ومن المعلوم وجود أخطاء غير قليلة في إدخال الكتب، غير الأخطاء المطبعية السابقة، فيجب على الباحث الحذر والتأني والتأكد من سلامة ما ينقل، ولا سيما في حالة القص التي أتاحتها البرمجة الحديثة.

وأنبه بهذه المناسبة إلى ضرورة قراءة مقدمات الكتب التي نرجع إليها وننقل منها، ويكاد أن يكون هذا اليوم عند التعامل مع البرامج الإلكترونية مفقودًا، وهذا

يعرض الباحث إلى أوهام، وأضرب على ذلك مثالًا، هو أهمية معرفة خطة الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»، فليس كل مَن ذكر فيه من الصحابة، وإنما له اصطلاح بيَّنه في مقدمته، ولا بد من استحضاره ومعرفته واعتباره في الإفادة من هذا الكتاب.

٣ـ تعدد النُّسخ:

يوجد عندنا في تاريخنا وفي مكتباتنا الخاصة والعامة شيء يلفت النظر، وهو تعدد النسخ، فنجد في المكتبة نسخًا متعددة لكتاب واحد، فلماذا؟

هذا التعدد مرتبط بالتوثيق، ليُتوثق من النص، ومن أجل مساعدة العلماء في بحوثهم ومؤلفاتهم وتدقيق النصوص، فكان الواقف واعيًا لهذا فكان يعدد النسخ من الكتاب الواحد، فإذا أشكل عليك شيء في هذه النسخة ترجع إلى نسخة أخرى، وكانوا يبذلون الأموال من أجل الحفاظ على دقة الكلمة في هذه الكتب، سواء كانت شرعية أو غير شرعية.

ولهذا لو أخذنا مكتبة (أيا صوفيا) في إسطنبول نجد مثلًا:

جامع الأصول لابن الأثير، له ثلاث نُسخ.

أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي، ثلاث نسخ.

السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، نسختان.

وفي مكتبة (كوبريلي) نجد مثلًا:

اللباب في علم الكتاب لابن عادل، نسختان، وهو من الكتب الكبيرة الضخمة.

شرح مصابيح السنة للإمام البيضاوي، نسختان.

كتاب غريبي القرآن والحديث للهروي، أربع نسخ.

المنصَّص شرح الملخص لأبي الحسن القزويني، نسختان.

نهاية الإدراك في دراية الأفلاك لقطب الدين الشيرازي، نسختان.

المقتضب في النحو للمبرِّد، نسختان.

التبيان في علم البيان لابن الزملكاني، نسختان.

السفينة للصالحي الهلالي، نسختان.

فرائد الخرائد ليوسف بن طاهر النحوي، نسختان.

المستقصى في الأمثال للزمخشري، نسختان.

إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني، نسختان.

المختصر في تاريخ سيد البشر لعماد الدين بن عرب شاه، نسختان[1].

وهكذا كان العلماء يبذلون الجهد الكبير في الحفاظ على دقة الكلمة:

يقول البقاعي في كتابه «عنوان الزمان» في ترجمة شيخه الحافظ ابن حجر: «عنده مِن الكتاب الواحد عدة نُسخ، يراجعُ كُلًا منها، بل ويراجعُ أصولها، وأصول أصولها، ما بينه وبين الكلام إلا أن ينظره فيعرف من أين أخذ قائله، ومن أين أخذه

(١) انظر: المسارعة إلى قيد أوابد المطالعة لجميل العظم ص (١٣٤ـ ١٣٥ـ ١٣٨ـ ١٤٦ـ ١٧٨ـ ١٨٠ـ ١٨٤ـ ١٨٥ـ ١٨٧ـ ١٨٨ـ ١٨٩ـ ١٩٠ـ ١٩٢).
وانظر: الوافي (١٩/ ٥٦)، والروضتين، سنة (٥٦٧)، (٢/ ٢١٠) ص ٥٦٧، وشذرات الذهب لابن العماد، ترجمة القاضي الفاضل (٦/ ٥٣١ـ٥٣٢)، ودور تركيا العثمانية في حفظ التراث العربي للدكتور أيمن فؤاد سيد في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (٤٤)، الجزء (٢) ص ١٤٩.

ذلك المأخوذ منه، فعلُه في ذلك يشبه القيافة»[١]، فبهذا اكتسب المصداقية، وحظي بالاحترام والاهتمام.

ونقل الزَّبيدي عن شيخهِ قولَه في لفظةٍ:

«فلم أجدْ في النسخ مع كثرتها وتعددها عندي، لا في نسخة صحيحة، ولا سقيمة، فضلًا عن الأصول الصحيحة»[٢].

وهذا يدعونا إلى بذل الجهد والـدأب المستمر لأن نكون على صلة دائمة ومباشرة مع العلم، وأن نحيا فيه وبه، يقول أحد السلف: «من غاب عن السوق ثلاثة أيام قلَّ بصره» أي أن التاجر إذا غاب عن السوق ثلاثة أيام قلت خبرته، لأن أمور السوق متسارعة، وهذا في زماننا أوضح، حيث التكنولوجيا والبورصات وغيرها، فإن التغير سريع وربما خلال ثوانٍ، فلو غاب ثلاثة أيام فاته الشيء الكثير، هذا في أمور الدنيا فما بالك بأمور العلم؟! فإن أمور العلم أيضًا متسارعة، ولا سيما في عصرنا، بسبب تطور الحياة والبشرية والعلوم، فالذي كان يحتاج إلى مئة سنة اليوم ربما أصبح يُنجَز خلال أيام أو حتى ساعات.

ولهذا فعلى الباحث أو المؤلف أو المحقق أو طالب العلم أن يكون على صلة دائمة بالكتب والمكتبات والمطابع ومعارض الكتب، وهكذا كان علماؤنا مع صعوبة التواصل كانوا يعرفون ماذا يؤلف المؤلِّفون في الآفاق، ويطلبون هذه الكتب، وكان الكتاب يرحل من المشرق إلى المغرب في حينه، ولو كان كتابًا كبيرًا، فيصدق عليه القول: سارت به الركبان، ومشى في البلدان.

---

(١) عنوان الزمان (١/ ١٥٢).
(٢) تاج العروس (٢/ ١٥٣).

تحصيل العلم لا ينتهي، والترقي في الدرجات والمراتب الجامعية إنما هو مراحل فقط، أما العلم فلا ينتهي، فعلى طالب العلم ألا يبتعد عن العلم وكتب العلم، وأن يحرص على الاستزادة وأن يوسع اطلاعه، لأن هذه العلوم متداخلة فيما بينها، والعلماء يقولون: «لا يغني كتاب عن كتاب، كما لا تُستجمع كل المحاسن في نقاب».

موقف طريف يتعلق بموضوع تعدد النسخ:

يقول الدكتور عبدالقدوس أبو صالح: «من أطرف ما وقع بيني وبين محمود شاكر أنني سألتُه عن معنى بيتٍ عويصٍ من شواهد شرح ديوان ذي الرِّمَّة، ولمّا أخذ ينظر في البيت رآني قد عزوتُ إلى كتاب «معاني الشعر» للأشناندانى، فأنكرَ عليَّ ذلك، ومضى على عادته يسلقني بلسانه الحاد قائلًا: لا أدري كيف تدرِّسُ في الجامعة وأنت تخطئ في عزو بيتٍ من الشعر إلى مصدرٍ لم يرد فيه!، وأجبتُه قائلًا: إنني تلميذُك يا أستاذ محمود، وقد درَّستُ في الجامعة نحوًا مِنْ ثماني سنوات، ومن المحال أنْ أقعَ في مثل هذا الخطأ الذي لا يقع فيه طالبٌ، وهنا ثارتْ ثائرة الشيخ، وقال بالحرف الواحد: انتظرْ وسأريك مدى جهلك، وأسرع إلى مكتبته وجاء بالكتاب، وفتح الكتاب على الصفحة التي عزوت إليها الشاهد العويص، فإذا بالشاهد مثبَت! وهنا احمرَّ وجه الشيخ وظهرتْ عليه أماراتُ الضيق والتبرم، وكان يتلفت يمنة ويسرة، ويعيد النظر في الكتاب وكأنه لا يصدق ما يرى بأم عينيه، ولا يصدق أن ذاكرته العجيبة قد خانته هذه المرة، وقلتُ للشيخ مهدئًا من روعه ـ بعد أن أخذت الكتاب من يديه ونظرت في غلافه وعرفت اسم المحقق ـ : هوِّن عليك يا أستاذ محمود، فأنت قرأت كتاب «معاني الشعر» في طبعته التي حققها الأستاذ عز الدين التنوخي، وأنا رجعتُ في عزو هذا البيت إلى الطبعة التي حققها

د. صلاح الدين المنجد، الذي عثر على مخطوطة للكتاب لم تصلْ إلى المحقق الأول، وفي هذه المخطوطات زياداتٌ منها هذا البيت دون شك، وسارع الشيخُ مرة أخرى ليأتي مِن إحدى الغرف بطبعة عز الدين التنوخي وتأكد أنَّ الشاهد لم يرد فيها، وعندئذ تنفس الصعداء قائلًا: الله يرضى عليك، لقد خفتُ أشدَّ الخوف وقلتُ محمود شاكر قد خرِف».

منهج ابن حجر العسقلاني في التوثيق:

نعود إلى ابن حجر لنقول: كان له منهج في التوثيق متقدم جدًا، مع أنه كان في القرن التاسع، فقد ذكر السخاوي عنه لفته جميلة في كتابه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» فذكر أنه كان يراجع التفاسير على حسب الوفيات:

قال في ذلك: «رأيتُ بعض مسوَّداته على بعض الآيات التي ألقاها في دروسه، فألفيته نقل كلام الأصبهانيِّ، والبغويِّ، والبيضاويِّ، والثَّعلبيِّ، والزَّمخشريِّ، والسَّمرقنديِّ، والسَّمين، والفخر الرَّازي، والقُرطبي، والماوردي، والواحدي، وابن بريزة، وابن جرير، وابن ظفر، وابن كثير، وابن النقيب، ومحمود الزنجاني، وأبي حيان، لا على هذا الترتيب، بل ينظر الأقدمَ فالأقدمَ»[1].

وهذه دقة في التوثيق، لأنَّ التفاسير كثيرة، والقراءة فيها توقع القارئ في حيرةٍ وتشتتٍ واضطراب، فابن حجر قضى على هذا الاضطراب، فإن المصادر كانت عنده مرتبة ويرجع إلى الأول فالأول.

وهذا منهج دقيق ومنضبط، ولهذا فإن من ضرورات التوثيق أن ترجع إلى المصدر الأصلي، وألا ترجع إلى الواسطة، وألا توثق من مصدر متأخر عن

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٦١١ـ٦١٢).

المؤلف، وفعلُه يُعَدُ من العيوب، ولا ينبغي إلا في استثناءات، مثلًا إذا لم تجد هذا النص عند أحد إلا في مصدر متأخر، فتقول: وجدته في مصدر متأخر وتذكره من أجل التوثق فقط.

الرجوع إلى المصادر الأصلية وليس الوسيطة:

الرجوع إلى المصادر الوسيطة يؤدي إلى أخطاء كثيرة، يقول الحافظ ابنُ حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»: «وقد انتفعتُ في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على «تهذيب الكمال» مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنتُ به في العاجل، وكشفتُ الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل، فما وافق أثبتُّه، وما باينَ أهملتُه»[1].

وكان الإمام الزركشي قد رسَّخ هذا المنهج في كتابه «البحر المحيط»، فقال في مقدمته: «وقد اجتمع عندي ـ بحمد الله ـ من مصنَّفات الأقدمين، في هذا الفن ما يربو على المئين، وما برحتْ لي همةٌ تهم في جمع أشتات كلماتهم وتجول، ومِن دونها عوائق الحال تحول، إلى أنْ منَّ الله سبحانه بنيل المراد، وأمد بلطفه بكثيرٍ من المواد، فمخضتُّ زبدَ كتب القدماء، ووردتُّ شرائع المتأخرين من العلماء، وجمعتُ ما انتهى إليَّ من أقوالهم، ونسجتُ على منوالهم، وفتحتُ منه ما كان مقفلًا، وفصلتُ ما كان مجملًا، بعبارةٍ تُستعذب، وإشارةٍ لا تُستصعب. وزدتُّ في هذا الفن من المسائل ما ينيفُ على الألوف، وولدتُّ من الغرائب غير المألوف، ورددتُّ كلَ فرع إلى أصله، وشكلٍ قد حيلَ بينه وبين شكله، وأتيتُ فيه بما لم أسبقْ إليه، وجمعتُ شواردَه المتفرقات عليه، بما يُقضى منه العجب، وإنَّ الله يهبُ لعباده ما يشاء أن يهب، وأنظم فيه ـ بحمد الله ـ ما لم ينتظم قبلَه في سلك،

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٨).

ولا حصل لمالكٍ في ملك.

وكان من المهم تحرير مذهب الشافعي وخلاف أصحابه، وكذلك سائر المخالفين مِن أرباب المذاهب المتبوعة»، ثم قال ـ وهنا الشاهد ـ:

«ولقد رأيتُ في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزللَ في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيتُ البيوتَ من أبوابها، وشافهتُ كل مسألة مِن كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتمالها على فوائد، وتنبيهًا على خللِ ناقلٍ وما تضمنته من المآخذ والمقاصد»[1]، ثم ذكرَ مصادره.

ذكر المصادر:

ذكرُ المصادر مِن مفاخر التأليف عندنا، وقد مرَّ معنا أنَّ مِن منهج العلماء في التوثيق أنهم كانوا يذكرون مصادرهم، وهم كُثُر، وتحت يدي منهم:

١. الثعلبي (ت: ٤٢٧) في «الكشف والبيان في تفسير القرآن».

٢. مكي (ت: ٤٣٧) في «الهداية إلى بلوغ النهاية».

٣. الواحدي (ت: ٤٦٨) في «البسيط».

٤. البغوي (ت: ٥١٦) في «التفسير= معالم التنزيل».

٥. ابن الحاج: محمد بن أحمد بن خلف التجيبي القرطبي (ت: ٥٢٩) في «المنهاج في بيان مناسك الحاج». ذكر مصادرَه في آخره، وأسانيدَه إليها.

٦. ابن عطيّة (ت: ٥٤٢) في «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٦ـ٧).

٧. الآمدي (ت: ٥٥٠) في «جواهر الكلام في الحكم والأحكام من قصة سيد الأنام»[(١)].

٨. ابن مَعْن (ت: ٥٧٦) في «المُستصفى في سُنن المصطفى صلى الله عليه وسلم».

٩. ابن الجَوزي (ت: ٥٩٧) في «دُرر الأثر»، و«الحدائق»، و«جامع المسانيد».

١٠. عبدالغني المقدسي (ت: ٦٠٠) في «عمدة الأحكام».

١١. ابن الأثير (ت: ٦٠٦) في «النهاية في غريب الحديث والأثر».

١٢. الفاريابي (ت: ٦٠٧) في «خلاصة الحقائق لما فيه من أساليب الرقائق» (٢/ ٨٩٢ـ٨٩٨)[(٢)].

١٣. محمد بن عبدالواحد بن إبراهيم الغافقي الملّاحي (ت: ٦١٩) في «لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن». في أوله وآخره.

١٤. ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦) في «معجم الأدباء» (١/ ٥ـ٧).

---

(١) انظر كشف الظنون (١/ ٦١٦) وجاء فيه «ذكر أنه: جمعَه وانتخبه متونًا مجردة، ورتبه على حروف المعجم، ليسهل حفظه، من مسموعاته على والده القاضي، أبي نصر محمد، وغيره كالشيخ أحمد الغزالي، بآمد سنة عشر وخمس مئة، ومما نقله من «الصحيحين»، و«قوت القلوب»، ومما رواه أبو بكر الآجري، والقاضي أبو نصر بن ودعان الموصلي، وحجة الإسلام الغزالي، والشيخ أبو الليث السمرقندي في «تنبيه الغافلين»، والشيخ أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي في «الترغيب والترهيب».».

(٢) نبَّه على ذلك قاسم بنُ قطلوبغا في كتابه «تاج التراجم» ص (٢٨٤). وقد طُبع بعنوان: «خالصة الحقائق ونصاب غاية الدقائق».

١٥. الضياء المقدسي (ت: ٦٤٣) في «السُّنن والأحكام».

١٦. الصَّغاني (ت: ٦٥٠) في «العُباب الزاخر واللباب الفاخر».

١٧. المُنذري (ت: ٦٥٦) في «الترغيب والترهيب».

١٨. النووي (ت: ٦٧٦) في «تهذيب الأسماء واللغات». وأعطى قائمة لتلميذه ابن العطار بمصادره في «شرح المُهذب» ليكمله إذا بغته الأجل.

١٩. محب الدين الطبري الشافعي: أحمد بن عبدالله (ت: ٦٩٤) في «الرياض النضرة في مناقب العشرة».

٢٠. يوسف بن هلال الحلبي الصفدي (ت: ٦٩٦) في تفسيره «كشف الأسرار وهتك الأستار». في أوله وآخره.

٢١. الذهبي (ت: ٧٤٨) في «تاريخ الإسلام» (١/ ٥ـ٩) ط دار الغرب، و«المُغني في الضعفاء».

٢٢. تقي الدين السبكي (ت: ٧٥٦) في «تكملة المجموع». انظر (١٠/ ٤)[1].

٢٣. الصفدي (ت: ٧٦٤) في «نَكْت الهِميان في نُكت العميان».

٢٤. اليافعي (ت: ٧٦٨) في «روض الرياحين في حكايات الصالحين». انظر مقدمته ص (٨).

٢٥. تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١) في «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب».

٢٦. جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي (ت: ٧٧٢) في «المهمات في شرح الروضة والرافعي».

(١) طبعة دار الفكر، وفي العناوين والأسماء أخطاء.

٢٧. الواسطي (ت: ٧٧٦) في «مجمع الأحباب».

٢٨. الخزاعي (ت: ٧٨٩) في «تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحِرف والصنائع والعَمالات الشرعية».

٢٩. الزركشي (ت: ٧٩٤) في «البحر المحيط في أصول الفقه».

٣٠. ابن فرحون (ت: ٧٩٩) في «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب».

٣١. ابن الملقِّن (ت: ٨٠٤) في «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»، و«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣٣/ ٥٩٧ـ ٦٠٢).

٣٢. الفاسي (ت: ٨٣٢) في «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (١/ ١٨٧).

٣٣. ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في «النشر في القراءات العشر».

٣٤. ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢) في «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»، و«الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، و«العُجاب في بيان الأسباب»، و«توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس»، و«الزهر النضر في حال الخضر».

٣٥. السخاوي (ت: ٩٠٢) في «القول البديع في الصَّلاةِ على الحبِيبِ الشَّفيع» في آخره.

٣٦. السيوطي (ت: ٩١١) في كتبه الآتية: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الاقتراح»، و«أنشاب الكُثُب في أنساب الكتُب» ص (٤٩ـ ٥٠)، و«بغية الوعاة في طبقات

اللغويين والنُّحاة» (في المقدمة والخاتمة)، و«تاريخ الخلفاء» ص (٣٨) و(٥٦٢)، و«الجامع الصغير في حديث البشير النذير»، و«جمع الجوامع = الجامع الكبير»، و«جمع الجوامع في العربية»، و«حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» (١/ ٩)، و«الدر المنثور في التفسير المأثور»، و«رفع شأن الحبشان» (ذكرَ مصدرَه الأساس)، و«غاية الإحسان في خلق الإنسان»، و«القول المُجمل في الرد على المهمل»، و«الكلام على أول سورة الفتح»، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، و«مفحمات الأقران في مبهمات القرآن»، و«مَنْ وافقتْ كنيتُه كنيةَ زوجه من الصحابة»، و«المنجم في المعجم» ص (١٦١ـ١٦٢) و(٢٠١)، و«نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»، و«الوسائل إلى معرفة الأوائل» (ذكرَ مصدرَه الأساس).

٣٧. القسطلاني (ت: ٩٢٣) في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري».

٣٨. زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦) في «المقصد لتلخيص ما في المرشد».

٣٩. الداودي (ت: ٩٤٥) في «طبقات المفسرين».

٤٠. الشعراني (ت: ٩٧٣) في «الميزان الكبرى».

٤١. محمد طاهر الفتني (ت: ٩٨٦) في «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار».

٤٢. علي بن سلطان محمد القاري الهروي المكي (ت: ١٠١٤) في «الحزب الأعظم والورد الأفخم».

٤٣. عبدالقادر البغدادي (ت: ١٠٩٣) في «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب».

٤٤. الأدرنوي (القرن ١١) في «طبقات المفسرين».

٤٥. أحمد الغرقاوي (ت: ١١٠١) في «كشف النقاب والران عن وجه مُخدَّرات أسئلةٍ تقع في بعض سور القرآن».

٤٦. العجلوني (ت: ١١٦٢) في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس».

٤٧. شهري زاده أبو المحاق (ت: ١١٧٠) في «متن التواريخ»[1].

٤٨. عطية الله الأُجهوري (ت: ١١٩٠) في «إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه من القرآن».

٤٩. الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥) في «شرح الإحياء: إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين» (١/ ٣ـ٤)، و«تاج العروس من جواهر القاموس»، و«العقد المنظم» ضمن لقاء العشر، المجلد (١٩) الرقم (٣١٨).

٥٠. المُرادي (ت: ١٢٠٦) في «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر».

٥١. ابن عجيبة (ت: ١٢٢٤) في «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد».

٥٢. عبدالحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤) في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية».

٥٣. صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧) في «عون الباري لحلِّ أدلة البخاري»، و«السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجّاج»، و«نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار».

٥٤. محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥) في «سلوة الأنفاس»، في آخره (٣/ ٤٩١ـ٤٩٩). وبلغ عدد ما ذكره (١٤٢) كتابًا، ثم قال (٣/ ٥٠٠): «إلى غير هذه من المؤلفات الجليلة، والتصانيف الكثيرة الحفيلة، التي قد يقع مني

(١) صدر عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

تصريحٌ بالنقل عنها، عند دعاء الحاجة إلى تسطير ما يُسطر منها، دون ما تلقيتُه من أفواه الصدور والأكابر، أو التقطتُه من بطون المجاميع والدفاتر».

٥٥. السَّهارنفوري (ت: ١٣٤٦) في «بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود».

٥٦. راغب الطبّاخ (ت: ١٣٧٠) في «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٧/ ٦٤٤ـ٦٥٥).

٥٧. عبدالحي الكتّاني (ت: ١٣٨٢) في «التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية».

٥٨. عبدالكريم الدَّبان (ت: ١٤١٣) في «الشرح الجديد لجمع الجوامع».

٤ ـ البحث والاعتماد على النسخ الصحيحة:

وللعلماء في هذا جهود كبيرة جدًا، أذكر هنا شاهدًا واحدًا: ما فعله الشيخ علي القاري عندما أراد أن يشرح «مشكاة المصابيح»، وهو قد شرحه في كتابه «مرقاة المفاتيح» ولنلاحظ هذا المنهج في التوثق من النسخ التي يُرجع إليها، يقول في مقدمته: «قرأتُ هذا الكتاب المعظم، على مشايخ الحرم المحترم ...[1]، ولم يكن في أيديهم أصلٌ صحيحٌ يَعتمدُ عليه العبدُ الضعيفُ، والشراحُ ما اعتنوا إلا بضبط بعض الكلمات، وكانت البقية عندهم من الواضحات، ما اطمأنّ قلبي ولا انشرح صدري إلا بأنْ جمعت النسخ المصححة، المقروءة المسموعة المصرَّحة، التي تصلح للاعتماد، وتَصح عند الاختلاف للاستناد»[2].

(١) وذكرَهم.
(٢) مرقاة المفاتيح (١/ ٢ـ٣).

ثم ذكر بعضَ النسخ التي اعتمدها.

ومن الأمثلة الرائعة أيضًا ما فعله القسطلاني في «إرشاد الساري»، ومن المهم الوقوف عنده وتأمله والاستفادة منه:

قال رحمه الله: «وقد اعتنى الحافظُ شرف الدين أبو الحسن عليّ بن شيخ الإسلام ومحدّث الشام تقي الدين بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبدالله اليونيني الحنبلي رحمه الله تعالى بضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصله الموقوف بمدرسة أقبغا آص بسويقة العزي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، الذي قيل ـ فيما رأيته بظاهر بعض نسخ البخاري الموثوق بها وقف مقرها برواق الجبرت من الجامع الأزهر بالقاهرة ـ أن أقبغا بذل فيه نحو عشرة آلاف دينار والله أعلم بحقيقة ذلك. وهو في جزأين ـ فُقد الأوّل منهما ـ بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم بن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت، وهو أصل من أصول مسموعاته في وقف خانكاه السميساطي بقراءة الحافظ أبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقته الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق سنة ست وسبعين وست مئة، مع حضور أصلي سماعي الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السميساطي، وقد بالغ ـ رحمه الله ـ في ضبط ألفاظ الصحيح جامعًا فيه روايات مَن ذكرناه راقمًا عليه ما يدلُّ على مراده، فعلامة أبي ذر الهروي (هـ).

والأصيلي (ص).

وابن عساكر الدمشقي (ش).

وأبي الوقت (ظ).

ولمشايخ أبي ذر الثلاثة: الحموي (ح)، والمستملي (ست)، والكشميهني (هـ).

فما كان من ذلك بالحمرة فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ عبدالغني المقدسي على الحافظ أبي عبدالله الأرتاحي بحق إجازته من أبي الحسين الفرّاء الموصلي عن كريمة عن الكشميهني. وفي نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني وقف جامع عمرو بن العاص رضي الله عنه بمصر.

وله رقومٌ أخرى لم أجدْ ما يدل عليها وهي (عط ق ج صع):

ولعل الجيم للجرجاني، والعين لابن السمعاني، والقاف لأبي الوقت.

فإن اجتمع ابن حمويه والكشميهني فرقمهما هكذا (حهـ)، والمستملي والحموي فرقمهما (حسـ) هكذا.

وإن اتفق الأربعة الرواة عنهم رقم لهم (هـ ص ش ظ)، وما سقط عند الأربعة زاد معها (لا)، وما سقط عند البعض أسقط رقمه من غير (لا).

مثاله: أنه وقع في أصل سماعه في حديث بدء الوحي: «جمعه لك في صدرك»، ووقع عند الأربعة: «جمعه لك صدرك» بإسقاط «في» فيرقم على «في»: «لا» ويرقم فوقها إلى جانبها (هـ ص ش ظ).

هذا إنْ وقع الاتفاقُ على سقوطها.

فإنْ كانت عندهم وليستْ عند الباقين رقمَ رسمَه وتركَ رسمَهم.

وكذا إن لم تكن عند واحدٍ وكانت عند الباقين كَتب عليها (لا) ورقمَ فوقها الحرف المصطلح عليه.

وما صحَّ عنده سماعه وخالف مشايخ أبي ذر الثلاثة رقم عليه (هـ) وفوقها صح.

وإنْ وافق أحد مشايخه وضعه فوقه.

فاللهُ تعالى يثيبه على قصده، ويجزلُ له من المكرمات جوائز رفده، فلقد أبدع فيما رقم، وأتقنَ فيما حرَّر وأحكم.

ولقد عوّل الناس عليه في روايات الجامع لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة، وكثرة ممارسته له، حتى إن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد كان الجمالُ بن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة إذا مرّ من الألفاظ يتراءى أنه مخالفٌ لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثم وضع كتابه المسمى بـ «شواهد التوضيح».

ولقد وقفتُ على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل فرأيتُ مِن أجلها الفرع الجليلي الذي لعله فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك، وأصل اليونيني المذكور غير مرة بحيث إنه لم يغادر منه شيئًا ـكما قيلـ، فلهذا اعتمدتُّ في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعتُ في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميع ما فيه من الروايات، وما في حواشيه من الفوائد المهمات.

ثم وقفتُ في يوم الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسع مئة بعد ختمي لهذا الشرح على المجلد الأخير من أصل اليونيني المذكور، ورأيتُ بحاشية ظاهر الورقة الأولى منه ما نصُّه: سمعتُ ما تضمنه هذا المجلدُ من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخٍ معتمدٍ عليها، فكلما مرَّ بهم لفظٌ ذو إشكال بيّنتُ فيه الصواب وضُبِطَ على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقرَ إلى بسط عبارةٍ وإقامة دلالة أخّرتُ أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام ما يحتاج إليه مِن نظيرٍ وشاهدٍ ليكون الانتفاع به عامًا والبيان تامًّا إنْ شاء الله تعالى. وكتبه محمد ابن عبدالله بن مالك حامدًا لله تعالى.

قلتُ: وقد قابلتُ متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا على هذا الجزء المذكور من أوّله إلى آخره حرفًا حرفًا، وحكيتُه كما رأيتُه حسب طاقتي.

وانتهتْ مقابلتي له في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة نفع الله تعالى به.

ثم قابلتُه عليه مرة أخرى.

فعلى الكاتب لهذا الشرح ـ وفّقه الله تعالى ـ أن يوافقني فيما رسمته من تمييز الحديث متنًا وسندًا من الشرح واختلاف الروايات بالألوان المختلفة وضبط الحديث متنًا وسندًا بالقلم كما يراه.

ثم رأيتُ بآخر الجزء المذكور ما نصُّه: بلغت مقابلةً وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزمة الأدب الإمام العلامة

أبي عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني أمدّ الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحتُه وصحّحتُ عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر، ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين، فإنهما معدومان. وبأصلٍ مسموعٍ على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ، وهو وقف بخانكاه السميساطي، وعلامات ما وافقت أبا ذر (هـ)، والأصيلي (ص)، والدمشقي (ش)، وأبا الوقت (ظ)، فيعلم ذلك. وقد ذكرت ذلك في أوّل الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه عليّ بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه. انتهى.

ثم وُجد الجزء الأوّل من أصل اليونيني المذكور يُنادى عليه للبيع بسوق الكتب، فعُرف وأُحضر إليَّ بعد فقده أزيد مِن خمسين سنة، فقابلتُ عليه متن شرحي هذا فكملتْ مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة، ولله الحمد»[1].

نصوص العلماء في التحذير من النُّسخ السقيمة:

قد نصَّ العلماءُ على التحذير من النسخ السقيمة، ولهم جهودٌ كبيرةٌ في هذا، مثلًا:

ـ قال الأزهري (٣٧٠) في «تهذيب اللغة»: «وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصحف التي لم تُضبط بالنقط الصحيح، ولم يتول تصحيحَها أهلُ المعرفة لسقيمةٌ لا يعتمدُها إلا جاهل»[2].

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٤٠ـ٤١).
(٢) تهذيب اللغة (١/ ٦٩).

وقال: «ولعل النسخ التي نقلَ عنها ما نسخَ كانتْ سقيمة»[١].

ـ وقال ابن الأثير (٦٣٠) في «أسد الغابة» معلقًا على شيءٍ قاله ابنُ منده: «والذي أظنُّه رأَى في نسخة سقيمة...»[٢].

ـ وقال النووي (٦٧٦) في «المجموع»: «وكذلك في «البحر» لكنه في نسخة سقيمة لم أثق بها»[٣].

ـ وذكر الذهبي (٧٤٨) في كتاب «المغني في الضعفاء» أحدَ الرواة ـوهو محمد بن عبدالله بن نمْران ـ فقال: «ضعفه الدارقطني. وقيل: ابن نميران. وفي نسخةٍ سقيمةٍ: ابن مهران»[٤].

ـ وقال (أعني الذهبي) في آخر كتابه «مناقب الإمام الأعظم سفيان الثوري»[٥]:

«هذا آخرُ المنتقى من «ترجمة سفيان رحمه الله» لابن الجوزي، وهذا على مقدار سدس الكتاب. والنسخة التي اختصرتُ منها وقفُ الشيخ علي الموصلي، وهي آيةٌ في السقم والركاكة، وعندي أنَّ هذا المنتقى أنفع من الأصل. كتبه محمد الذهبي في سنة إحدى عشرة وسبع مئة».

ـ وقال تقي الدين السبكي (٧٥٦) في «شفاء السقام»: «إنما لم أفردْ هذا الحديث بترجمة لأن نسخة «العلل» للدارقطني التي نقلتُ منها سقيمة»[٦].

---

(١) تهذيب اللغة (١/ ٣٠).
(٢) أسد الغابة (١/ ٢٧٧). وانظر: (٣/ ٧٠٨) و(٣/ ٧٣٥).
(٣) المجموع شرح المهذب (١٢/ ١٠٥).
(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٩٨).
(٥) ص (٨٥).
(٦) شفاء السقام ص (٢٩) ضمن الحديث الخامس.

ـ وقال التاج السبكي (٧٧١) في «الإبهاج»: «والظاهر أن نسخة الأصفهاني، ـ وكذلك هذا الشارح ـ من «الإحكام» سقيمة، سقط منها من قوله: ومنهم إلى قوله: إليه، وهذه النسخة التي عندي صحيحة مقروءة على الآمدي وعليها خطه»[١].

وقال في «طبقات الشافعية الكبرى»: «نسخة الذهبي من «تاريخ الحاكم» هي التي عَنيتُ، وهي سقيمة، والنسخ من «تاريخ» الخطيب معتمدة، فالاعتماد عليها أولى»[٢].

ـ وقال الشامي (٩٤٢) في كتابه «سبل الهدى والرشاد» في كلام له على بعض العلماء: «وكأنه تبعَ نسخة سقيمة من حاشية الشفا للحلبي، فإنه نقل ذلك عنها عن «الإشارة» لمغلطاي. والذي رأيتُه في عدة نسخ من «الإشارة» ...»[٣] إلى آخر الكلام.

ـ وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤) في «الفتاوى الفقهية الكبرى»: «لعل ما ظنناه سقطَ مِن نسخة «العزيز» التي اختصر [النووي] منها «الروضة» فقد ذكروا أنها سقيمةٌ، وتبعه على ما فيها مِن غير تأملٍ للسقط، في «الروضة»، و«شرح المهذَّب»...»[٤].

وفي هذا قال السخاوي في «المنهل العذب الروي»[٥]: «قال الأذرعي في أول «الوسيط»: هي [أي الروضة] عمدةُ أتباع المذهب في هذه الأمصار، بل سار ذكرُها في النواحي والأقطار، فصارتْ كتابَ المذهب المطوّل، وإليها المفزعُ في النقل وعليها المعوّل، فإليها يلجأ الطالبُ النبيه، وعليها يَعتمد الحاكمُ في

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٢٥٥) ط دبي.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٠٦).
(٣) سبل الهدى والرشاد (١/ ٤١١).
(٤) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ٩٢).
(٥) ص (١٠٤).

أحكامه، والمفتي في فتاويه، وما ذاك إلا لحُسن النية، وإخلاص الطوية، غير أنه ـ رحمه الله ـ اختصرها مِن كتاب الإمام الرافعي ﷺ مِن نُسخٍ فيها سُقْم، فجاء في مواضع منها خللٌ، فإنه اعتمد في اختصاره على نسخة الإمام البادرائي التي بخزانة مدرسته بدمشق المحروسة، وفيها سُقْم، واستعانَ عليها بنحوها، فحصل بذلك نقصٌ وخللٌ، يخفى على المبتدئ، ويُشكل على المنتهي».

ـ وانظر ما قاله الأُجهوري (١١٩٠) في «إرشاد الرحمن» في كلامه على كتاب «مختصر أسباب النزول» للجعبري[١].

ـ ونقل الزَّبيدي (١٢٠٥) في «تاج العروس» من رسالةٍ للتقي السبكي سماها: «نيل العلا في العطف بلا» ثم قال: «هذا خلاصة السؤال والجواب، نقلتهما من نسخة سقيمة، فليكن الناظر فيما ذكرت على أهبة التأمل في سياق الألفاظ فعسى أنْ يجد فيه نقصًا أو مخالفة»[٢].

ـ وقال ابنُ عابدين (١٢٥٢) في «الحاشية: رد المحتار» في كلام له: «رأيتُ في «معراج الدراية»... اهـ هكذا رأيتُه في نسخة سقيمة، فلتُراجع نسخة أخرى»[٣].

ـ وقال أحمد شاكر (١٣٧٧) في مقدمة تحقيق «شرح الطحاوية» لابن أبي العز[٤]: «ومخطوطة الشرح التي وُجدت كانت غفلاً من اسم المؤلف، فلم يُعرف إذ ذاك مَن هو؟ وكانت نسخة سقيمة كثيرة الغلط والتحريف».

---

(١) إرشاد الرحمن، الفصل الثاني في بيان المنسوخ من سورة البقرة (١/ ١٧٧). ونصُّه: «وقد تركنا كثيرًا ممّا ذكره الإمام الجعبري في الآيات المنسوخة لكون النسخة التي بأيدينا سقيمة جدًّا، فنقلنا ما تيسَّرَ منها».
(٢) تاج العروس (٤٠/ ٤٦٢).
(٣) حاشية ابن عابدين (٣/ ٤١٤).
(٤) ص (٧).

وكان النُّساخ العارفون يشكون من سقم النسخ:

جاء في آخر كتاب «إبطال الحيل» لابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧)[١]: «تَمَّ كتاب الرد على مَن أفتى بالخلع في غير موضعه، وصفة الذي تحل له الفتوى ويجوز للناس أن يستفتوه ويقلدوه. والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. علَّقه لنفسه محمد بن محمد بن بكر بن أحمد بن عبدالدائم المقدسي حامدًا لله، من نسخة سقيمة كثيرة الغلط، واجتهدتُ فيها على ما أطيق».

وقال ناسخ كتاب «الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة» للرافعي[٢]: «نقلَ (يعني الناسخُ نفسه) هذه النسخة مِن نسختين سقيمتين، فيهما من الترك والتصحيف ما شاء الله، والذي قدر عليه أصلح، والذي ما قدر على تصحيحه ترك على ما كان إلى أن يوفق الله سبحانه وتعالى تصحيحها مِن نسخة أخرى عند المقابلة».

وهناك أمثلةٌ أخرى غير قليلة يراها المتابع.

الانتباه والحذر من الطبعات السقيمة:

ومن هنا نشأ في عصرنا هذا التحذيرُ من الطبعات السقيمة، كما حذَّر علماؤنا من النسخ السقيمة، علينا أن نحذر من الطبعات السقيمة والضعيفة والرديئة، وهنالك دورُ نشر عُرفت بهذا، ويقول أحد العلماء المحققين الكبار عن بعض تلك الدور: لو اجتمع أربعون عالمًا مِن أهل العلم والمعرفة والإتقان واشتغلوا سنين ما استطاعوا أن يصلحوا ما أفسدته هذه الدار.

---

(١) ص (٧١).
(٢) ص (٤٤٠ من المطبوع في مؤسسة علم).

وبلغني عن بعضهم أنَّ هناك عددًا من الكتب تخرجُ من الصف إلى الطباعة، أي دون مقابلة وتصحيح. فكيف ستكون هذه الكتب؟!

إذن لا بد من البحث والاعتماد على الطبعات الصحيحة، وهذا من التوثيق، وكان الدكتور حاتم الضامن رحمه الله في مناقشاته لطلبة الماجستير والدكتوراه يُحاسب الطالب إذا رجع إلى طبعةٍ غير محققة وغير دقيقة، وكان دائمًا يقول: هذه الطبعة أسقطتها الطبعةُ المحققةُ كذا، فهذه طبعة «ساقطة»، بمعنى أن بعض الطبعات سقطتْ ولا يُرجع إليها، ولا بد من العودة إلى الطبعات المحققة، وهذا يدعو الباحث والعالم وطالب العلم لأنْ يكون على صلةٍ وثيقةٍ بكل جديدٍ مما يُطبع، وأن تكون لديه ثقافةُ معرفة المطابع والطبعات الجيدة وغير الجيدة، وهكذا، وهذا مِن الثقافة والعلم أيضًا.

وهناك مجموعةٌ من الكتب المختصة في بيان ما طُبع، والكلام على الطبعات، ونشأة الطباعة، وغيرها.

ومِنْ فنون التأليف بعد عصر الطباعة إحصاءُ المطبوعات وفهرستها، وهو نوعٌ من التأليف مفيد جدًا لتعريف الباحثين والدارسين وطلاب الدراسات العليا وغيرهم بما تمَّ طبعه، وأين طُبع ومتى.

وما يزال الباحثون يعملون في هذا المجال، ومن اللطيف لو أحصيَ ما كتب في ذلك.

وبعض الكتب تختصُّ بما طبع من كتب التراث، وبعضها تختصُّ بلونٍ من هذا التراث، وبعضها يحصي ما طبع في مكانٍ معينٍ، أو زمنٍ محددٍ، وهكذا...

وفي الكتبِ والبحوثِ التي تتناولُ تاريخ الطباعة ذكرٌ لما طُبع.

ومن ذلك:

- اكتفاء القَنوع بما هو مطبوع لإدورد فنديك. طبع بمصر (١٣١٣ ـ ١٨٩٦م).
- تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر. ندوة عقدت في مركز جمعة الماجد بدبي بالتعاون مع المجمع الثقافي في أبوظبي سنة (١٤١٦ ـ ١٩٩٥م)، وصدرت أعمال الندوة في هذا الكتاب، عن المجمع الثقافي، ط١ (١٩٩٦م).
- تاريخ الطباعة العربية في اسطنبول وبلاد الشام للدكتور وحيد بن الطاهر قدورة، من مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض (١٤٣١ـ٢٠١٠م).
- تاريخ الطباعة والمطابع ضمن كتاب «المسارعة إلى قيد أوابد المطالعة» للأستاذ جميل العظم (ت: ١٣٥٢) ص ٦٩ـ٨٩.
- تاريخ فن الطباعة في المشرق نبذة للأب لويس شيخو اليسوعي، نشر على حلقات في مجلة المشرق سنة (١٩٠٠م).
- جامع التصانيف الحديثة ليوسف إليان سركيس.
- دليل المطبوعات العربية في روسيا من ١٧٨٧ إلى ١٩١٧ تأليف أنس خلدوف، صدر عن مركز جمعة الماجد بدبي، ط١ (١٤٢٩ ـ ٢٠٠٨م).
- دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة لمحيي الدين عطية وصلاح الدين حفني ومحمد خير رمضان يوسف، مجلدان، دار ابن حزم ومكتبة المعارف ببيروت، ط١ (١٤١٦ـ١٩٩٥م).
- الطباعة العربية في تركيا لسهيل صابان، في ٨٩ صفحة، طبع سنة (١٤٢٢).

- مطبعة الجوائب: نشأتها، تاريخها، مطبوعاتها، لحمد عبدالله الحماد، دار الفيصل الثقافية، الرياض، ط١ (١٤٢٢ ـ ٢٠٠٢م).
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، أربعة أجزاء، صدرت عن معهد المخطوطات العربية، آخرها وهو الرابع صدر عام (٢٠٠٨م).
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف إليان سركيس (ت: ١٣٥١) طبع في مصر (١٣٤٦ ـ ١٩٢٨م) وهو مشهور.
- موسوعة المطبوعات العربية لحسّان عبدالمنّان، طبع بيت الأفكار الدولية.

ومِن محاسن كتاب «الأعلام» للزركلي ذكرُه ما طُبِع من مؤلفات المترجَم له.

ومِن محاسن دور النشر إصدارُها فهارس لمطبوعاتها، وبعضها تتفنن في ذلك كدار المنهاج في جدة.

وحبذا إحصاء ما كتب في ذلك.

وينفع في هذا تتبُّع ما تصدره المكتبات الوطنية مِن كشافاتٍ عما يردُ إليها.

وما يتعلق بالشعر هناك:

المكتبة الشعرية في العصر العباسي: ثبت وفهرسة وصفية تحليلية للدواوين والمجامع الشعرية» للدكتور مجاهد مصطفى بهجت، دار البشير، ط١ (١٤١٥ـ ١٩٩٥م). وله مستدرك عليه أيضًا.

معجم التراث الشعري المطبوع للدكتور سامي مكي العاني، ديوان الوقف السني، بغداد، ط١ (١٤٢٦ـ ٢٠٠٥م).

رابعًا: جوانب في التوثيق

١ ـ مجال التوثيق:

التوثيق يكون في مجالين: التأليف والتحقيق، وبينهما عموم وخصوص، ولكلٍّ منهما توثيقُه اللائقُ به، فالتأليف يكون للكتاب، أو البحث، أو المقالة، والتحقيق قد يكون رسالة علمية أو كتابًا مجردًا.

٢ ـ طريقة العزو:

من الوقفات العامة التي يحسن التذكيرُ بها هنا الالتزام بالطريقة العربية في العزو، وعدم تقليد الطريقة الغربية، ففيها مخالفة للطريقة العربية، كذكر اسم المصنِّف قبل اسم الكتاب في الفهرس، وتوثيق بيانات الكتاب في الحاشية، وهذا فيه إثقالٌ للحواشي وتشتيتٌ لذهن القارئ، والأصلُ أنْ تُذكر معلومات الكتاب في فهرس المصادر.

ومن المهم للباحث التوثيق برشاقة وعدم تطويل وإملال، وقد رأيت باحثًا قال في المتن: روى البخاري عن أنس. ثم قال في الحاشية التزامًا منه بطريقة العزو

الغربية: محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب كذا، باب كذا، تحقيق فلان بن فلان. ثم ذكر المطبعة ومكانها وتاريخ الطباعة... وكان حسبه أن يقول في المتن: روى أنس. ويقول في الحاشية: رواه البخاري في الصحيح برقم كذا. ويكتفي ببيانات الطباعة الواردة في قائمة المصادر في آخر بحثه.

وهناك اليوم في الجامعات ومراكز البحوث مَن يفرض على الباحثين تلك الطريقة، والأولى أن تفرض طريقتنا فهي أرشق، وأقل كلامًا، وأخصر جهدًا، وأدل دلالة.

٣ـ توثيق نسبة الكتاب:

في موضوع التحقيق نذكر (توثيق نسبة الكتاب) وله طرقه، والكلام فيه طويل، لكن أذكر هنا شيئًا واحدًا فقط للتحذير منه: هناك من يعتمد على «كشف الظنون» فحسب في توثيق النسبة، ولكن أقول: حاجي خليفة إنما ذكر في كتابه ما رأى، وليس بالضرورة أن يكون ذلك صحيحًا، ولم يلتزم بالتحقق من النسبة في كل كتاب.

وهناك عدد من العلماء ينقلون من كتبٍ أمامهم ولا يتسع وقتهم للتدقيق، وأضرب مثالاً على هذا بكتاب «الكشف والبيان في صفات الحيوان»، وهو موسوعة كبيرة جدًا يصل إلى أكثر من خمسين مجلدًا، وهو للإسكندري أحد علماء مصر، بلغتْ مصادره ثلاثة آلاف مصدر، وقد جعل المجلد الأول للمصادر، وقد رأيتُ هذا المجلد في إسطنبول، فمِنْ مصادره كتابٌ أسماه «سراج القلوب» لابن الجوزي، وأنا تتبعتُ هذا الكتاب ـ ونسختُه الوحيدة الآن في المسجد الأقصى ـ ووجدتُّ أنه لا يمكن أن يكون لابن الجوزي، ولكن الإسكندري ينقلُ منه على

أنه لابن الجوزي، بسبب أنه رأى أنه لابن الجوزي، وبين يديه ثلاثة آلاف مصدرٍ يرجع إليها، يأخذ وينتقي منها ما يتعلق ببحثه، فليس لديه الوقت للتدقيق والتحقق من النسبة، وليس مكلفًا بهذا الآن، هو رأى ووثَّق، ولكن هذا لا يعني الصحة[١].

إذن الأصل في الباحث ـ في موضوع التوثق والتوثيق ـ الشكُّ.

ويُذكر أيضًا أنَّ ابن طولون الدمشقي ينقل في كتابه «المنهل الروي في الطب النبوي» عن كتاب «الطب النبوي» المنسوب إلى الذهبي، وهو ليس له، ولكنه يقول: قال الذهبي، والسببُ أنه نُسب إلى الذهبي خطأً في وقتٍ مبكرٍ، فهو رأى هذه النسخة ولم يتسعْ وقتُه للتدقيق ووثقَ بها ونقل عنها.

وهناك بعض العلماء عندهم نباهة ويشكون في النسبة الخطأ، كنسبة نسخة من كتاب «الكبائر» إلى الذهبي[٢]:

يذكر أن ابن حجر الهيتمي في كتابه «الزواجر عن اقتراف الكبائر» رأى هذه النسخة المنسوبة إلى الذهبي واستغرَبها، وحُقَّ له، فقد ثبتَ فيما بعد أنَّ هذه النسخة ليست له، وعُثر على كتاب الذهبي الحقيقي[٣]، وبينهما اختلافٌ كبيرٌ، فابن حجر وقف على النسخة المزورة ولكن نباهته وفطنته دعته إلى الشك فيها، فقال:

---

(١) وهذا الكتاب «الكشف والبيان» لم يطبع إلى اليوم، والحقيقة أن أمثال هذه الكتب تحتاج إلى جهود دولٍ، والعجبُ أنَّ الذي ألفه رجلٌ واحدٌ ورجع إلى هذه المصادر كلها.

(٢) وقد طُبع قديماً في مصر.

(٣) ولهذه النسخة الصحيحة النسبة أكثر من طبعة، منها طبعة بتحقيق وتعليق محيي الدين نجيب وقاسم النوري.

«إنه كان ينقدحُ في نفسي أثناء سنة ثلاث وخمسين وتسع مئة مدة مديدة وأزمنة عديدة، أنْ أؤلف كتابًا في بيان الكبائر وما يتعلقُ بها حكمًا وزجرًا ووعدًا ووعيدًا، وأن أمد في تهذيب ذلك وتنقيحه وتوضيحه باعًا طويلًا مديدًا، وأن أبسط فيه بسطًا مفيدًا، وأنْ أطنب في أدلته إطنابًا حميدًا، لكني كنت أقدم رجلًا وأؤخر أخرى؛ لما أنه ليس عندي مواد ذلك بأم القرى، إلى أن ظفرت بكتاب منسوب في ذلك لإمام عصره، وأستاذ أهل دهره، الحافظ أبي عبدالله الذهبي فلم يشفِ الأوام، ولا أغنى عن ذلك المرام، لما أنه استروح فيه استرواحًا تجلّ مرتبته عن مثله، وأورد فيه أحاديث وحكايات لم يعزُ كلًا منها إلى محله، مع عدم إمعان نظره في تتبع كلام الأئمة في ذلك، وعدم تعويله على كلام مَنْ سبقه إلى تلك المسالك»[1].

٤ ـ عدم وجود النص في المصادر:

ماذا نفعل إذا وجدنا نصوصًا ولم نرها في المطبوعات، ولا في المخطوطات وما دلالته؟

الجواب أن هذا قد يكون مردُّه إلى:

- تعدد النسخ.
- أو البياضات التي تجاوزها النساخ، فأدتْ إلى نسبة كلامٍ إلى مؤلف آخر.
- أو نقص الدواوين (دواوين الشعر).
- أو تنازع النسبة.
- أو نقص النسخ التي طبعت.

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤).

- أو إلى السهو والوهم والخطأ.

الحقيقة موضوع التوثيق طويل، ومن الأمور التي تتعلق بموضوع التوثيق:

- ذكر الإسناد من غير ذكر المصدر، وهذا كثير عند القدماء، تجد من يذكر إسناده إلى المؤلف ولا يذكر عنوان الكتاب، فكيف يمكن التوثق من هذا؟
- النقل من خطوط العلماء، ما المواضع التي نقل منها العلماء وقالوا: نقلتُ مِن خط فلان، وما فائدة ذلك.
- طرق العلماء في النقل؛ كالنقل الحرفي، والنقل بتصرُّف، وميزات كل نقل، والأخطاء التي من الممكن أن تقع، والمحاذير في ذلك.
- أنواع التوثيق، كيف نوثق الآيات، الأحاديث، الأعلام، الأشعار، النصوص المصرح بها، النصوص غير المصرح بها، المعلومات المرسلة.
- استخدام مصادر مجهولة المؤلفين، والموقف منها.
- المصادر النافعة جدًا في التوثيق والتي يُغفل عنها، كالكشاكيل، والكنانيش، والتذكرات.
- آداب التوثيق عند العلماء.

وفي كل واحد من هذه الموضوعات حاجة إلى الدرس والبحث، وحشد الأمثلة والشواهد والتطبيقات، ولعل الله سبحانه وتعالى ييسر لي ولغيري القيام بذلك، وهو سبحانه ولي التوفيق.

المصادر

١ـ إبطال الحيل لابن بطة العكبري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٣ (١٩٨٨).

٢ـ الإبهاج في شرح المنهاج للسبكيين، تحقيق: أحمد جمال الزمزمي ونور الدين عبدالجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١ (١٤٢٤ـ٢٠٠٤).

٣ـ إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين للزَّبيدي، تصوير دار الفكر، بيروت.

٤ـ أدب الخواص لأبي القاسم الوزير المغربي، أعده للنشر: حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض (١٤٠٠ـ١٩٨٠).

٥ـ الأذكار للنووي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت (١٤١٤ـ ١٩٩٤).

٦ـ إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن لعطية الأجهوري، قابل أصوله ووثق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: مقداد بن موسى فريوي، وكريمة محمد سوداني، نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١ (١٤٣٢ـ٢٠١١).

٧ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر (١٣٢٣).

٨ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبدالوهاب فايد، دار الفكر، بيروت (١٤٠٩ـ١٩٨٩).

٩ـ الإقحام والزيادة في الكتب. مقال لعبدالحكيم الأنيس، منشور في منصة أريد الإلكترونية بتاريخ (١٩/ ٥/ ٢٠٢٢م).

١٠ـ الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة للرافعي، دراسة وتحقيق: وائل محمد بكر الشنشوري، مؤسسة عِلْم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، ط ١ (١٤٣٨ـ٢٠١٧).

١١ـ البارق في قطع السارق للسيوطي، تحقيق: عبدالحكيم الأنيس، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط ٢ (١٤٣٧ـ٢٠١٦).

١٢ـ البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، قام بتحريره عبدالقادر العاني، دار الصفوة، الغردقة، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، ط ٢ (١٤١٣ـ١٩٩٢).

١٣ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١ (١٤٢٥ـ٢٠٠٤).

١٤ـ بستان العارفين للنووي، طبعة محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦ (١٤٢٧ـ٢٠٠٦).

١٥ـ تاج التراجم لقاسم بن قُطلُوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط ١ (١٤١٣ـ١٩٩٢).

١٦ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٧ـ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت (١٤١٥ـ١٩٩٥).

١٨ـ تحفة النُّساك في فضل السواك لعبدالغني الميداني، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢ (١٤٣١ـ٢٠١٠).

١٩ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، حقق نصوصهما وقوّمها وخرج مهماتها محمد عوامة، دار المنهاج، جدة، ط ١ (١٤٣٧ـ٢٠١٦).

٢٠ـ التراتيب الإدارية لعبدالحي الكتاني، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.

٢١ـ تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسِّير لابن الجوزي، عُنيت بنسخه وتحقيقه وضبطه وإخراجه المطبعة النموذجية، صدر عن مكتبة الآداب لصاحبها علي حسن بالقاهرة. تاريخ الإيداع (١٩٨٥). وهي مأخوذة عن الطبعة الهندية. وطبعة شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم في بيروت، ط ١ (١٩٩٧).

٢٢ـ تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك للسيوطي، ضمن «الحاوي للفتاوي».

٢٣ـ تهذيب التهذيب لابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١ (١٣٢٦).

٢٤ـ تهذيب اللغة للأزهري الهروي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (٢٠٠١).

٢٥ـ الجامع الصغير للسيوطي، ضمن شرحه «فيض القدير».

٢٦ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٥ (١٤٢٢).

٢٧ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، الطبعة المصرية الأولى.

٢٨ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١ (١٤٠٣ـ١٩٨٣).

٢٩ـ جمع الجوامع = الجامع الكبير للسيوطي، يُنظر كنز العمّال.

٣٠ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط ١ (١٤١٩ـ١٩٩٩).

٣١ـ حاشية ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢ (١٣٨٦ـ١٩٦٦).

٣٢ـ الحاوي للفتاوي للسيوطي، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت (١٤١١ـ١٩٩٠).

٣٣ـ الخصال المُوجبة للظلال للسخاوي، تحقيق: عامر حسن بن سهيل حسن عبدالغفار، نشر جمعية دار البر، دبي، ط١ (١٤٣٢ـ٢٠١١).

٣٤ـ خالصة الحقائق ونصاب غاية الدقائق للفاريابي، هذَّبه وخرَّج أحاديثه محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤٢١ـ٢٠٠٠م).

٣٥ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور (كذا، والصواب: المأثور) للسيوطي، تحقيق: عبدالله التركي، مركز هجر، القاهرة، ط ١ (٢٠٠٣).

٣٦ـ الدر المنظم في الاسم الأعظم للسيوطي، ضمن «الحاوي للفتاوي».

٣٧ـ دور تركيا العثمانية في حفظ التراث العربي (بحث) للدكتور أيمن فؤاد سيد، منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (٤٤)، الجزء (٢)، (١٤٢١ـ٢٠٠٠).

٣٨ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٣٩ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١ (١٤٢٥ـ٢٠٠٥).

٤٠ـ الروضتين لأبي شامة المقدسي، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ (١٤١٨ـ١٩٩٧).

٤١ـ زاد الرفاق للأبيوردي، تحقيق: عمر الأسعد، نشر مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١ (١٤٣٣ـ٢٠١٢).

٤٢ـ الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٤٠٧ـ١٩٨٧).

٤٣ـ سُبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٤ـ١٩٩٣).

٤٤ـ سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢ (١٣٩٥ـ١٩٧٥).

٤٥ـ السنن الكبرى (كذا شاع، وهو الكبير) للبيهقي، تصوير دار المعرفة، بيروت.

٤٦ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٧ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط ١ (١٤٠٦ـ١٩٨٦).

٤٨ـ شرح الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق: أحمد شاكر، طبع وزارة الشؤون الإسلامية، ط ١ (١٤١٨).

٤٩ـ شفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي، توزيع المركز الدولي للتراث العربي، بيروت.

٥٠ـ صحيح البخاري، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، (١٣١١). تصوير دار طوق النجاة، بيروت.

٥١ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، تصوير مكتبة الحياة، بيروت.

٥٢ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة (١٤١٣).

٥٣ـ طبقات المفسرين للداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢ (١٤٢٩ـ٢٠٠٨).

٥٤ـ عقود الجُمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تحقيق: أبي الوفا محمود شاه الأفغاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢ (١٤٣٩ـ ٢٠١٨).

٥٥ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي، تحقيق: عبدالفتاح تمام وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٧ـ١٩٨٧).

٥٦ـ عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران للبقاعي، حققه وقدم له وعلق عليه: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١ (١٤٢٢ـ ٢٠٠١).

٥٧ـ فتاوى الإمام النووي المسماة بالمسائل المنثورة، تحقيق وتعليق: محمد

الحجار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦ (١٤١٧ـ١٩٩٦م).

٥٨ـ الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي، تصوير المكتبة الإسلامية.

٥٩ـ فتح المُغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١ (١٤٢٤ـ٢٠٠٣).

٦٠ـ فيض القدر شرح الجامع الصغير للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١ (١٣٥٦).

٦١ـ الكبائر للذهبي (ولا تصح نسبة هذه النسخة، والنسخة الثابتة للذهبي هي الآتية)، المكتبة الثقافية، بيروت.

٦٢ـ الكبائر للذهبي، تحقيق وتعليق: محيي الدين نجيب وقاسم النوري، الدار المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، ط ١ (١٤١١ـ١٩٩٠).

٦٣ـ كشف النقاب والران عن وجوه مخدرات أسئلة تقع في بعض سور القرآن لأحمد الغرقاوي. مخطوط.

٦٤ـ الكشف والبيان في تفسير القرآن التفسير للثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٤٢٢ـ٢٠٠٢).

٦٥ـ كنز العُمّال للمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥ (١٤٠١ـ١٩٨١).

٦٦ـ المجموع للنووي، دار الفكر، بيروت.

٦٧ـ المَدْخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء الكويت (١٤٠٤).

٦٨ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري، دار الفكر، بيروت،

(٢٠٠٢_١٤٢٢)

٦٩_ المزهر للسيوطي، دار الفكر، بيروت.

٧٠_ المسارعة إلى قيد أوابد المطالعة لجميل العظم، تحقيق وتعليق: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ (١٤٢٤_٢٠٠٣).

٧١_ مصطلحات الكتاب العربي المخطوط (معجم كوديكولوجي) تأليف أحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، دار أبي رقراق، الرباط، ط٥ (١٤٤٠_٢٠١٨).

٧٢_ معجم الأدباء لياقوت، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١ (١٩٩٣).

٧٣_ معجم البلدان لياقوت، دار صادر، بيروت (١٣٩٧_١٩٧٧).

٧٤_ المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢ (١٤٢٥_١٩٨٣).

٧٥_ المُغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث، قطر.

٧٦_ مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع (بحث) للدكتور حازم بن سعيد حيدر، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد الأول، (المحرم ١٤٢٧_ فبراير ٢٠٠٦).

٧٧_ مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت (١٤٠٠_ ١٩٨٠).

٧٨_ مناقب الإمام الأعظم أبي عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري

للذهبي، تحقيق ودراسة قسم التحقيق بدار الصحابة في طنطا، وهي الدار الناشرة، ط ١ (١٤١٣ـ١٩٩٣).

٧٩ـ المنجم في المعجم للسيوطي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٥١٥ـ١٩٩٥).

٨٠ـ المنهل الروي في الطب النبوي لابن طولون الدمشقي الصالحي، دار عالم الكتب، الرياض، ط (١٤١٦ـ١٩٩٥).

٨١ـ المنهل العذب الرَّوي في ترجمة قطب الأولياء النووي للسخاوي، اعتنى به: عدي محمد الغباري، دار المنهاج، جدة، ط١ (١٤٤١ـ٢٠٢٠).

٨٢ـ الميزان الكبرى للشعراني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١ (١٤٢٥ـ ٢٠٠٤).

٨٣ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٤ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت (١٣٩٩ـ١٩٧٩)

٨٥ـ هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك لابن جماعة، تحقيق: نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١ (١٤١٤ـ١٩٩٤).

٨٦ـ الوافي الوفيات للصفدي، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين العرب والمستشرقين، دار النشر فرانز شتايز، شتوتغارت، ط ٣ (١٤١٢ـ١٩٩٢).

٨٧ـ الوسائل في مسامرة الأوائل (كذا والصواب: معرفة الأوائل) للسيوطي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٦ـ١٩٨٦).

الفهرس

افتتاحية ٥

مقدمة ٧

أولًا: مبادئ التوثق والتوثيق ٩

١ ـ قوله تعالى: (قل هاتوا برهانكم) ٩

٢ ـ قوله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ١٢

٣ـ عدم الحسد ١٢

ثانيًا: نصوص العلماء في ضرورة عزو النّقول والاعتراف بالفضل ١٥

ـ كلمة (بعضهم) والإبهام في العزو ٢٤

ـ إشكال وحلٌّ ٢٧

ـ مقدار النص المنقول ٢٨

ثالثًا: تاريخ التوثيق ٣١

١ ـ منهج المقابلة ٣١

٢ـ فكرة (الأرشيف) ٣٤

ـ الإقحام ٣٥

ـ كلام عن التوثيق من النصوص الإلكترونية ٣٧

٣ـ تعدُّد النُّسخ ٣٨

ـ موقف طريف ٤١
ـ منهج ابن حجر العسقلاني في التوثيق ٤٢
ـ الرجوع إلى المصادر الأصلية وليس الوسيطة ٤٣
ـ ذكر المصادر ٤٥
٤ ـ البحث والاعتماد على النسخ الصحيحة ٥١
ـ نصوص العلماء في التحذير من النسخ السقيمة ٥٧
ـ الانتباه والحذر من الطبعات السقيمة ٦١
رابعًا ـ جوانب في التوثيق ٦٥
١ ـ مجال التوثيق ٦٥
٢ ـ طريقة العزو ٦٥
٣ ـ توثيق نسبة الكتاب ٦٦
٤ ـ عدم وجود النص في المصادر ٦٨
المصادر ٧١